جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم : العلوم السياسية

دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية في الجزائر

(دراسة ميدانية ببلدية النزلة ولاية ورقلة)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الليسانس في العلوم السياسية

التخصص :تنظيمات سياسية وإدارية

إعداد الطالبتين:

- ريمة خيلاني
- سناء برقيقة

إشراف الأستاذ:

كافي عبد الوهاب

السنة الجامعية:
2013/2012

دعـــــاء

اللهم لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا اللهم ارزقنا بكل حرف من

مذكرة "دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية في الجزائر"

حسنة

اللهم ارزقنا بالواو وصلة، و بالألف ألفة، وبالقاف قربة، وبالعين

علما، وباللام لطفا، وبالتاء توبة، وبالميم موعظة، وبالفاء فلاحا،

وبالياء يسرا، وبالدال دنواً، وبالراء رحمة، وبالحاء حكمة، وبالجيم

جمالا، وبالزاي زلفى

آمين

شكراً

شكر و امتنان

بادئ ذي بدء نشكر الله تعالى على توفيقه لنا في إتمام هذا العمل ونتقدّم بالشكر الجزيل و عظيم التقدير إلى من كان لنا مشكاة نور ومنبع عطاء أستاذنا الفاضل **{كافي عبد الوهاب}** الذي نتمنى له دوام التوفيق و الرقي في حياته المهنية و الاجتماعية.تحية شمّاء إلى كل أساتذة قسم علوم سياسية الأساتذة الذين درسونا و كانوا بمثابة سند لنا إلى أن وصلنا إلى نتاجنا هذا كما نشكر كل من سهل لنا الطريق إلى العلم نسأل الله أن يسهل له به طريقا إلى الجنة. لا ننسى أيضا أن نشكر كل من ساعدنا من بعيد أو من قريب خاصة موظفي بلدية النزلة.....تحية عطرة و شكر جزيل لكل من كان لنا سندا معنويا و دعما روحيا..تحية لكل زملائنا و زميلاتنا وكل إخوة العلم و المعرفة.

" ريمة."سناء"

مقدمـــة

مقدمة :

لقد اقتضى التقدم العلمي الكبير وما نجم عنه من تغير سريع في شتى مناحي الحياة ،والتزايد الكثير في أعداد السكان وحاجاتهم إلى تنمية مجتمعاتهم وتقديم المزيد من الخدمات من حيث الكم والنوع ،اقتضى ذلك كله إلقاء عبء كبير على الدولة الجزائرية فازدادت مهامها الرامية لتحقيق أهدافها

ولم تعد قاصرة على تحقيق أمن وعدالة مواطنيها ،بل تعدتها إلى ضرورة التأثير على حياتهم في شتى المجالات من أجل تحقيق الديمقراطية ،واستغلال الثروات وتوزيعها ، وتقديم الخدمات العامة وبالتالي تحقيق الرفاه لمجمعاتها ، تلك الواجبات التي أثقلت كاهل الحكومات مما اضطرها إلى تفويض جزء من مسؤولياتها الإدارية للهيئات المحلية المنتخبة تنوب عنها بإنجازها وتحت مراقبتها وإشرافها ،وهكذا ازدادت أهمية الإدارات المحلية ضمن بيئتها الجغرافية لإرساء القواعد الديمقراطية بين المواطنين وتقديم الخدمات الأساسية للسكان والمساهمة في تحقيق متطلباتهم وحل مشاكلهم والقيام بالمشاريع الإنتاجية التي تساهم في تنميتهم محليا وبالتالي فإن الإدارة المحلية هي المحرك القاعدي لعجلة التنمية لنقل المجتمع من حالة اللامبلاة إلى حالة المشاركة الفعالة أي من التقليد إلى الحداثة لمواكبة التطورات والمحافظة على البيئة المحلية وعدم المساس بها ، وإنطلاقا من كل هذه الاعتبارات وتماشيا مع الإصلاحات السياسية والإدارية والاقتصادية التي أقرتها الحكومة الجزائرية جاء قانون البلدية رقم (90-08) وقانون الولاية (90-09) ليحددا مساراً في التنظيم الإداري والمحلي للتماشي مع التنمية .

وبما أن البلدية تمثل الوحدة الأساسية للحكم والإدارة للحكم في الجزائر وتشكل الوسيط بين المواطن والإدارة المركزية خاصة إذا تعلق الأمر بالخدمة العمومية وتنفيذ السياسات العامة للدولة ،ومن هدا المنطلق تحاول هده الدراسة رصد وتحليل دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية في الجزائر وتركيزاً عن البلدية ، وهدا حسب النصوص القانونية والتطورات السياسية والاقتصادية التي عرفتها الجزائر .

أولا : أسباب اختيار الموضوع

تتعدد الدوافع والأسباب اختيار الموضوع العلمي قد تكون هذه الأسباب موضوعية وأخرى ذاتية وأخرى علمية ،لدينا نحن كذلك مجموعة من الأسباب دفعت بنا لاختيار هذا الموضوع.

1- أسباب ذاتية:

أ- ارتباط الموضوع بتخصصنا الدراسي .

ب- الميل الشخصي والرغبة في إثراء معارفنا لهذا الموضوع .

ج- فضول التعرف على مبادئ وقيم الإدارة المحلية في الجزائر .

د- الرغبة في إثراء مكتبتنا بهذا الموضوع .

2- أسباب موضوعية :

أ- التعرف على علاقة الإدارة المحلية بالتنمية .

ب- الأهمية البالغة للموضوع خاصة الإدارة المحلية وفاعليتها في تكوين التنمية .

ج- البحث في أسباب نجاح التنمية في الدول المتقدمة على عكس ما هو موجود في إدارة الجزائر.

د- إفادة المناطق المحلية وغيرها من خلال إبرازا لعلاقة بين الإدارة المحلية والتنمية وكذا إفادة كل من الأساتذة والطلبة الراغبين في التعرف على هذا الموضوع .

ثانيا : أهمية وأهداف الدراسة

تمكن أهمية هذه الدراسة في أن الهدف الرئيسي منه هو إعطاء القارئ فكرة واضحة عن ماهية الإدارة المحلية ودورها في تحقيق التنمية .

لأهمية الإدارة المحلية بالنسبة للمواطن ،ذلك لما تقدمه له من خدمات عامة تلبي رغباته واحتياجاته أي محاولة تسليط الضوء على واقع الإدارة المحلية الجزائرية اتجاه التنمية وما يعترضها من عقبات ومشاكل ومحاولة البحث عن كيفية حلها وتعديلها ، أي معرفة مستوى نجاح الإدارة المحلية الجزائرية في ظل النهوض بالتنمية .

- كما تهدف هذه الدراسة إلى تقديم الأسس والإجراءات التي تقوم بها الإدارة المحلية وإسهاماتها في الوصول إلى التنمية كما يشمل العديد من التطبيقات العملية التي تقرب هذه المفاهيم من الواقع والمشكلات العملية .

ثالثا : إشكالية الدراسة

تعتبر الجزائر من دول العالم الثالث التي اهتمت بموضوع التنمية بعناية خاصة مما أدى بها إلزام الإدارة المحلية بمواكبة التطور في إطار تطبيق اللامركزية وإسهامها في تحقيق التنمية في مجتمعها المحلي ونخص بالذكر البلدية باعتبارها وحدة أساسية في الإدارة .

وعليه نطرح الإشكال التالي :

- إلى أي مدى تساهم الإدارة المحلية في تحقيق التنمية ؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية :

1- ما علاقة الإدارة المحلية بالتنمية ؟

2- هل تقوم الإدارة المحلية بالتنمية ؟

3- هل للتنمية أهمية داخل الإدارة المحلية ؟

4- هل تساهم عملية التنمية في تحسين أداء الإدارة المحلية ؟

رابعا : فرضيات الدراسة

1- كلما زادت الإدارة المحلية بالتنمية كلما أدى ذلك إلى تحسين أداء الإدارة .

2- كلما استخدمت الإدارة المحلية إستراتيجيات جيدة للتنمية كلما أدى ذلك إلى وجود تطوير فعال داخل الإدارة .

خامسا : حدود الدراسة

الحدود المكانية : تم اختيار وحدة من وحدات الإدارة المحلية تمثلت في " البلدية " .

الحدود الرمانية : كانت ذلك بعد الإنتخبات الأخيرة في 2012 .

سادسا : مناهج الدراسة

في إطار دراستنا وبحثنا لهذا الموضوع إتخدنا المناهج والاقتراب والأساليب الآتية :

يختلف المنهج المستخدم في الدراسة باختلاف طبيعة الموضوع الذي يفرض ويحدد نوع منهج الدراسة والدي يعرفه رشيد زرواتي " بأنه عبارة عن مجموعة من العمليات والخطوات التي يتبعها الدارس بغية تحقيق بحثه [1].

1- المنهج الوصفي :

بما أننا نحاول في هذا الموضوع تسليط الضوء على المكانة التي تتولاها الإدارة المحلية في مجال التنمية فقد اتبعنا المنهج الوصفي الذي يقوم بوصف الحقائق والوقائع كما هي موجودة ولأنه يقوم بجمع المعلومات والبيانات وله قابلية للاستخدام في دراسة العلاقات الإنسانية ،وهذا ما يكفل لنا جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات الوصفية لغرض تحليل الظاهرة المدروسة [2].

2- الاقتراب المؤسساتي القانوني :

---

[1]- رشيد زرواتي ، **تدريبات على المنهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية** . دارالهومة للطباعة والنشر والتوزيع ،الجزائر ،2002، ص 119.

[2] - يوسف عبد الرؤف ،**مناهج علوم الاجتماع** ؛ديوان المطبوعات الجامعية ،ا لجزائر،1994، ص205.

قمنا باستخدام هذا الاقتراب في دراستنا المؤسسات الإدارة المحلية ولهيكلها وكذلك القوانين التي تسري على هذه المنظمة .

3- منهج دراسة الحالة :

باعتبار أهم المناهج التي تستعمل في العلوم الإنسانية ،لأنه منهج يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة ،سواء كانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا ،وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو الدراسة جميع المراحل التي مرت بها وذلك بقصد الوصول إلى التعميمات متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات[3].

سابعا : مصطلحات البحث

1- الإدارة المحلية :

الإدارة في اللغة تعني " فن معاملة الناس" أي نقول " فن توجيه النشاط الإنساني" وكذلك الإدارة هي" مجموعة من الأجهزة التي تنفذ وتسيير في إطاره المهام العمومية "[4].

اصطلاحا :

الإدارة المحلية : هي وحدة ترابية داخلية في حكم القانون العام تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

التعريف الإجرائي : هي هيئة منتخبة من قبل السكان التابعين لها ،حيث أنها تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ،وتخضع لرقابة السلطة المركزية ،وتقوم بتقديم خدمات عامة للمواطنين وتقريبه من الإدارة .

2- تعريف التنمية:

التنمية لغة :" هي نمو وارتقاء شيء من مكانه إلى مكان أخر " [5]

اصطلاحا:هي عبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة عبر فترة من الزمن[6] .

التعريف الإجرائي : هي إرتقاء المجتمع أو الانتقال به من الوضع الثابت إلى الوضع الأعلى والأفضل ،وما تصل لديها والموجودة والكامنة وتضيفها للأفضل .

---

[3] - عمار بوحوش ،محمد محمود النيبات، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**: ط5 ،ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، 2009، ص130.

[4] - قاموس النجد الأبجدي – لبنان:دار المشرق ،1989،ص36.

[5] - بانا الضمراوي ، مجلة تصنيف الحياة والمجتمع .8:24 / 13 ديسمبر 2011 .

[6]- نفس المرجع، نفس الصفحة.

ثامنا : أدبيات الدراسة

في إطار إنجاز لهذه الدراسة اعتمدنا على بعض الدراسات السابقة ومراجع تمثلت كالتالي :

1- سعدية رابحي ،راضية عبابسة : دورا لعلاقات العامة في تفعيل الأداء في الإدارة المحلية (دراسة ميدانية ببلدية النزلة ولاية ورقلة) ،مذكرة مكملة لنيل شهادة الليسانس في العلوم السياسية ،جامعة ورقلة 2010-2011 .

ومن أهم النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة مايلي :

وقد عكست هذه الدراسة الدور الفعال في تفعيل الأداء الإداري في الإدارة المحلية 'وخصصت الدراسة على أهم وحدة إدارية للإدارة المحلية وهي " البلدية " والتي لها ارتباط كبير بالمواطنين غير أنه لم نلاحظ وجود للعلاقات العامة على مستواها ،وإن وجدت فإنها تبقى غير واضحة والجهود المبذولة اتجاهها لازالت موضع للتحسين والتطوير على مختلف المستويات.[7]

2- دكتور ناجي عبد النور ، دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية (تجربة البلدية الجزائرية) قسم العلوم السياسية ،مجلة النهضة مجلة فصيلة المحكمة،جامعة عنابه ،في 18 فبراير 2011 ،الساعة 22:15 .

تهدف الدراسة إلى تحليل دور الإدارة المحلية في التنمية المحلية في ضوء التحولات اقتصادية والسياسية والتي عرفتها بعض الدول النامية وذلك من خلال التطرق إلى وظائف ومهام الوحدات المحلية وعلاقتها بالسلطة المركزية والمنظمات الغير حكومية للتركيز على نموذج الإدارة المحلية(البلدية) في الجزائر بغية تعريف الباحثين والدارسين للنظام المحلي بمقوماته ومبادئه ومستوياته وتشريعاته وسياسته العامة في التجربة الجزائرية[8].

- انطلقت الدراسة من تساؤل رئيسي يتمحور حول دور الإدارة المحلية في صنع سياسات التنمية المحلية وتنفيذها وقد حاولت إعطاء صورة متكاملة عن الإدارة المحلية لجمع بين النصوص القانونية والوقائع وبين الوصف والتحليل مع تقديم اقتراحات وتوصيات لتطوير وفاعلية دور الإدارة المحلية في الجزائر. 1 3- عمار بوضياف :شرح قانون الولاية 2012 . الجزائر ،2012. 2

---

[7] - رابحي سعدية ، راضية عبابسة :**دور العلاقات العامة في تفعيل الأداء في الإدارة المحلية (دراسة ميدانية ببلدية النزلة ولاية ورقلة)**.مذكرة مكملة لنيل شهادة الليسانس في العلوم السياسية ، جامعة ورقلة ، 2010-2011 .

[8] - ناجي عبد النور ، **دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية (تجربة البلدية الجزائرية).**قسم العلوم السياسية ،مجلة النهضة مجلة فصلية المحكمة ،جامعة عنابه ،في 18فبراير 2011-الساعة 22:15 .

أهم ما تناوله هذا الكتاب : أنه يهتم بالجانب القانوني والهيكلي للإدارة المحلية بصفة عامة .

تاسعا : خطة البحث

من أجل الإجابة على الإشكالية قمنا بتقسيم موضوع الدراسة إلى ثلاثة فصول حيث تضمن الجانب النظري على فصلين وتضمن الجانب التطبيقي فصل واحد .

الفصل الأول وكان معنون بالإطار النظري للإدارة المحلية واحتوى على مبحثين ،وتناولنا في المبحث الأول ماهية الإدارة المحلية ويتفرع إلى أربع مطالب ، أما البحث الثاني فتناول تطبيقات الإدارة المحلية في القانون الجزائري وينقسم إلى أربع مطالب .

الفصل الثاني والذي كان بعنوان الإطار النظري للتنمية وأشتمل على مبحثين كانت كالأتي: المبحث الأول تناول خمس مطالب والمبحث الثاني تطرقنا من خلاله إلى خمس مطالب .

الفصل الثالث وتمثل في الدراسة التطبيقية في الجزائر حيث قسم هذا الفصل إلى مبحثين وتطرقنا في المبحث الأول لدراسة الإدارة التي تمت فيها الدراسة التطبيقية (التعريف بمكان التربص) وتناول المبحث الثاني الإطار المنهجي للدراسة التطبيقية أما المبحث الثالث تم فيه عرض وتفسير لبنود ونتائج الاستبيان .

وفي الأخير قمنا بتقديم مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات .

عاشرا:صعوبات الدراسة

1- ازدحام المكتبات وخاصة مكتبة الاقتصاد نظرا لأنها تعير لطلبة العلوم السياسية يوم الخميس فقط لأن موضوعنا متعلق بالجانب الاقتصادي أكثر ما هو متعلق بالجانب السياسي ؟

2-وجود بعض العراقيل في الدراسة الميدانية لتزامن وقتها مع وجود ضغط لدى البلدية في أزمة توزيع السكن مما جعل حصولنا على المعلومات بصورة متعبة و أخذ منا وقت طويل.

3-شح المعلومات الميدانية والأرقام الصحيحة لمشاريع البلدية؟

4-عدم وضوح والتوزيع العادل لنفقات البلديات بما يتماشى مع متطلبات.

5-العجز المالي للبلديات بما يصعب ويؤخر عمليات التنمية لذلك لا نجد أرقاما مضبوطة.

الإطار النظري للإدارة المحلية

تمهـــيد

تعتبر الإدارة المحلية من الفروع الرئيسية للإدارة العامة ،فقد عرفت كصورة من صور التنظيم الإداري اللامركزي أوائل القرن 19،مع أن بذورها الأولى قد تطورت بتطور المجتمعات الإنسانية التي أدركت حاجتها للتضامن وتضافر الجهود لاشباع احتياجاتها وبذلك تكون قد سبقت الدولة في وجودها.

كما تعد أساس الديمقراطية فهي المادة الخام التي تغدي المجتمع و تنمي الشعور بالانتماء إلى المجتمع المحلي ،حيث تختار الجماعة المحلية ممثليها لإدارة مصالحها ورعايتها وتمثيلها أمام الجهات المركزية .

و بهذا يعتبر مفهوم الادارة المحلية قديما إلا أنه لم يحظ بالتنظيم القانوني إلا بعد قيام الدولة القومية الحديثة .

وعليه سوف نقوم في هذا الفصل بدراسة الإدارة المحلية بمستوياتها(البلدية و الولاية) متبعين في ذلك الخطة التالية :

المبحث الأول : ماهية الإدارة المحلية

المطلب الأول : نشأة وتطور مفهوم الإدارة المحلية

المطلب الثاني : أسباب ظهور الإدارة المحلية

المطلب الثالث : أهمية الإدارة المحلية

المطلب الرابع : أهداف الإدارة المحلية

المبحث الثاني : تطبيقات الإدارة المحلية في قانون الجزائري

المطلب الأول : تقسيمات الإدارة المحلية

المطلب الثاني : مقومات الإدارة المحلية

المطلب الثالث : مزايا وعيوب الإدارة المحلية

المطلب الرابع : مشاكل الإدارة المحلية

خلاصة واستنتاجات

المبحث الأول: ماهية الإدارة المحلية

تحتل الإدارة المحلية مكانا هاما في نظام الحكم الداخلي للدولة لكونها قريبة من المواطن إذ توفر له الخدمات في كافة المجالات.

المطلب الأول : نشأة وتطور مفهوم الإدارة المحلية و أسباب ظهورها

1 –نشأة و تطور مفهوم الإدارة المحلية :

ظهرت في بادئ الأمر الإدارة المحلية كفكرة اجتماعية ثم تطورت قانونيا كفكرة قانونية أي كفكرة موضوعية سابقة على القانون .

نشأت طبيعيا في هذا المجتمع أو ذاك لتلبية حاجات الأفراد والمجتمعات ،المدن والقرى القديمة متأثرة بالأوضاع الاجتماعية والسياسية السائدة ولم يتدخل المشروع إلا في فترات لاحقة ليقنن هذا الواقع ، نظام الإدارة المحلية لم يتجسد كتنظيم حقيقي كما هو حاليا إلا مع نهاية القرن 18 خاصة بعدما تبلورت الأفكار الداعية إلى تطبيق الديمقراطية وامتد أساسها وأحكامها للوسط الإداري .

إذا كانت النظم القانونية قد اختلفت فيما سبق بشأن الأساس الفلسفي الذي يعتمد عليه اقرار حق الشعب في تسير شؤونه بنفسه عن طريق منتخبيه في المجالس المحلية فإنها اجتمعت على استعانة الإدارة المحلية.[9]

من هذا نلاحظ أن الإدارة المحلية تعتبر مفهوم واسع ،وهذا ما أد ى لتعدد تعار يف الباحثين والزوايا التي ينظرون منها للإدارة المحلية .

–"إذ تعرف بأنها أحد مكونات السلطة التنفيذية ،وهي إطار عمل هذه السلطة الشكل الذي أخذ تطبيق نظام اللامركزية الإقليمية ، وينظمه حاليا قانون الإدارة المحلية رقم 43 لسنة 1979 والتي صادقت عدة تعديلات لتتوافق أحكامها مع التعديلات التي على قانون الإدارة المحلية .[10]

تعني الإدارة المحلية منح اقاليم السلطات التنفيذية التي تمكنها من مباشرة الخدمات وتأدية الأنشطة ذات طبيعة محلية ويتوقف ذلك على مدى حدود الصلاحيات والاختصاصات المفوضة من الحكومة المركزية.

تعتبر الإدارة المحلية درجة من درجات الحكم المحلي حيث تفوض السلطات لبعض الوظائف إلى السلطات المحلية على مستوى الوحدات الإدارية المحلية (المحافظات – المدن – القرى).

---

[9] عمار بوضياف ، **الوجيز في القانون الإداري**، دار الجسور ، الجزائر، 2007 ، ص 222 .

[10]– سعدية رابحي وراضية عبابسة ،**دور العلاقات العامة في تفعيل أداء الإدارة المحلية (دراسة ميدانية لبلدية النزلة ولاية ورقلة)** . مذكرة مكملة لنيل شهادة الليسانس في العلوم السياسية ، جامعة قاصدي مرباح ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2010–2011، ص20 .

ويكون لها سلطة اتخاذ القرارات في الشؤون التي كانت تتولاها الوزارات في الأصل ،وتتناسب الإدارة المحلية عملية تحقيق اللامركزية الإدارية في نشاط الحكومة على المستوى القومي لأداء الخدمات العامة على مستوى المحليات وبذلك تظهر المشاركة الحكومية المركزية والسلطات المحلية في أداء الخدمات حين تقوم الحكومة المركزية بأداء بعض الخدمات عن طريق فروع المحليات .[11]

الإدارة المحلية هي عبارة عن توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية وهيئات محلية منتخبة تمارس عملها تحت إشراف ورقابة السلطة المركزية.[12]

– كما تعرف أنها "أسلوب التنظيم الإداري يتضمن توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية وهيئات محلية منتخبة ومستقلة ، وتمارس ما يناط إليها من اختصاصات تحت إشراف الحكومة المركزية ".[13]

وقد عرفها الفقيه الفرنسي Waline (ويليين): "بأنها نقل سلطة إصدار القرارات الإدارية إلى مجالس منتخبة بحرية من المعنيين".

و قد عرفها شيخلي أنها: "المناطق المحددة التي تمارس نشاطها المحلي بواسطة هيئات منتبة من سكانها المحليين تحت رقابة و إشراق الحكومة المركزية."

و تعرف أيضا على أنها :" فرع من فروع الإدارة العامة للدولة، و يهتم بالمشاركة في إدارة الشؤون العامة في كل إقليم بمعرفة ممثلين عن المجتمع المحلي"[14]

و يعرفها الكاتب البريطاني كرام بودي أنها:"مجلس منتخب تتركز فيه الوحدة المحلية و يكون عرضة المسؤولية السياسية أمام الناخبين لسكان الوحدة المحلية و تعتبر مكملة لأجهزة الدولة."[15]

ويعرفها محمد عبد الله العربي "هي الهيئات المنتخبة من أصل الوحدة المحلية إما انتخابا يشمل جميع أعضائها أو يشمل أغلبيتهم تعمد إليها الإدارة المركزية بإلاطلاع بإدارة كل أو بعض المرافق والشؤون المحلية."

---

[11]– أحمد فوزي ملوخية ، إدارة رجال الأعمال والحكومات . دار الفكر الجامعي ،جامعة الإسكندرية ، 2006، ص223.

[12]– عنتر بن موزوق، بن علي ،خليل ،<<تحديات ترشيد الإدارة المحلية الجزائرية >>، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول إشكالية الحكم الر اشد في إدارة الجماعات المحلية والإقليمية .المنعقد يومي 12–13 ديسمبر 2010 بكلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ، ص 153.

[13]- د.صفوان مبيض ،حسين الطراونة و د.توفيق عبد الهادي ،المركزية واللامركزية في تنظيم الإدارة المحلية .دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،الاردن ،2011،ص11 .

[14]- أيمن عودة المعاني، الإدارة المحلية .دار وائل للنشر ،عمان 2010، ص18 .

[15]-Grime c.Modio ,The Gouvernement of Great Bri tain . london 1965-p135.

ويعرفها علماء السياسة على أنها "الأجهزة والمجالس المحلية التي تمكن المنتخبين على مستوى الولاية والبلدية من المشاركة في صنع القرار بحق فكرة الديمقراطية."[16]

نستخلص لما سبق من مجمل التعارف يمكننا القول أن الإدارة المحلية هي التنظيم الإداري لرقعة جغرافية محدودة ومعلومة، تقوم بتسيير وتنظيم كافة مجالاتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ،تقوم بتوزيع الوظيفة الإدارية فيما بين الحكومة المركزية وبين هيئات محلية منتخبة تعمل تحت رقابة الحكومة المركزية وإشرافها.

كما تعمل على إشراك المواطن في رسم ووضع سياساته التي تنظم له شؤون حياته ،عن طريق المجالس المحلية المنتخبة التي يختارها بنفسه بكل حرية وديمقراطية واستقلالية لتمثيله وللدفاع عن حقوقه وتلبية خدماته العامة.

– الإدارة المحلية : هي عبارة عن أسلوب يقوم على توزيع الوظائف بينها وبين الإدارة المركزية والإدارة اللامركزية ،ومن التعاريف السابقة نستقرأ أن الإدارة المحلية تتميز بخصائص ومميزات:

الخصائص :

1– وجود مصالح محلية تختلف عن مصالح قومية.

2– إنشاء هيئات محلية منتخبة مهمتها إنجاز تلك المصالح .

3– إشراف الحكومة المركزية على أعمال تلك الهيئات.[17]

4– منح الشخصية المعنوية لهذه الأقسام كي تتمكن من ممارسة نشاطها المحلي . [18]

مميزات الإدارة المحلية:

الاستقلالية القانونية : من خلالها تتمتع الهيئات المحلية بأجهزتها وقوانينها التي تحدد مجالات تدخلها وتكسبها حق امتلاك لحقوق أخرى بالمقابل تحملها مجموعة من الواجبات والمسؤوليات .

الاستقلالية المالية : بموجبها تتمتع الهيئات المحلية بحق الحصول على مواردها المالية واستعمالها التنمية المحلية وبممارسة وظائفها.[19]

---

[16]- خباز لطيفة وبابنة نسيبة ، واقع تسيير الموارد البشرية في الإدارة المحلية(دراسة حالة لبلدية تماسين) . مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الليسانس في علوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، كلية العلوم والاقتصادية والتجارية وعلم التسيير، سنة 2009 ،ص03 .

[17]- أيمن عودة المعاني ،المرجع السابق ،ص 19 .

[18]- خباز لطيفة وبابنة نسيبة ،المرجع السابق ، ص6 .

[19] - نفس المرجع ،ص 4.

المطلب الثاني : أسباب ظهور الإدارة المحلية

ترجع نشأة وظهور الإدارة المحلية إلى أسباب متعددة حفزت الدول المختلفة إلى الأخذ بها من ثم التوسع فيها ، منها بعض الأسباب[20] :

أ. **الأسباب الإدارية :**

1- التخفيف من أعباء موظفي الإدارات المركزية وقصرها على الأعمال الإدارية المهمة.

2- التنسيق فيما بين الإدارة المحلية والحكومة المركزية لوضع خطط ومشروعات التي تلائم حاجات السكان في مناطقهم وحسب ظروفهم وتنفيذها في تلك المناطق .

3- ضمان سرعة الإنجاز بكفاءة وفاعلية ، والحد من الروتين بتبسيط الإجراءات .

4- زيادة قدرة الموظفين المحلية على الإبداع والابتكار.

5- اكتساب الكوادر المحلية خبرة متزايدة نتيجة مشاركتها في عمليات اتخاذ القرار .

6- استخدام الأساليب الإدارية المختلفة عن تلك التي تطبقها الإدارة المركزية تراعي الظروف والعوامل المحلية مما يرفع من كفاءة العمل[21].

7- اتساع دور الدولة أبرز الحاجة إلى قيام نوع من تقسيم العمل في مجال الإدارة العامة.[22]

الأسباب السياسية: [23]

1 – تحقيق مشاركة السكان المحليين للسلطة المركزية إذ يلتزم المواطن بتحقيق الأهداف وانجازها فلا يضطر للجوء إلى ممارسة العنف أو خلق الإضرابات.

2 –إرساء قواعد الديمقراطية بين المواطنين لان عملية الترشح والانتخابات واحترام الرأي الآخر تعتبر تدريبا على ممارسة العمل السياسي واحترامه .ويرى البعض أن القرن التاسع عشر يعتبر بحق قرن الديمقراطية والحريات العامة , الأمر الذي دفع العديد من الدول إلى إشراك مواطنيها في إدارة شؤونهم المحلية من خلال المجالس المحلية المنتخبة .

3- إبراز قيادات محلية قادرة على الإدارة الكفؤة تتفوق في ممارسة أعمالها سواء في المجالس المحلية أو النيابية في الدولة.

4- إعطاء سكان المناطق التي تسكنها قوميات تختلف عن بقية سكان الدول حرية تقرير حاجاتهم وإشباعها بما يناسب ظروفهم الخاصة ويسهم في دعم الوحدة الوطنية ويبعد شبح التجزئة .

---

[20] أيمن عودة المعاني ،المرجع السابق ،ص 19.

[21] خباز لطيفة وبابنة نسيبة ،المرجع السابق ،ص 7.

[22]- أحمد فوزي ملوخية ،المرجع السابق ، ص 224.

[23]- أيمن عودة المعاني، المرجع السابق، ص 20.

5-زيادة قدرة الدولة على مواجهة الظروف الطارئة ومعالجتها بفاعلية أكبر فيساعد ذلك على تماسك السكان , ومجابهة المخاطر التي قد يتعرض لها المواطن وقت الأزمات والكوارث ويعمل على تدعيم الوحدة الوطنية .

6- ترشيح مفهوم الرقابة الشعبية: إذ يمارس السكان في الوحدة المحلية الرقابة على المجلس المحلي للتأكد من قيام الأعضاء بأعمالهم بكفاءة و فاعلية.

ج. الأسباب الاقتصادية والتنموية :

1 – اتخاذ القرار محليا بدلا من صدورها عن الإدارة المركزية يوفر الوقت والكلفة والإنفاق و ويحسن انجاز العمل .

2 – توفير التمويل المحلي يساهم في سد جزء من كلفة المشروعات والأعمال المحلية، ويدعم الدولة ولا ينقل الجزئية المركزية.

3 – إشراك الموطنين والهيئات المحلية في تقدير الحاجات ورسم الخطط وتنفيذها باعتبار أن الإدارة المحلية هي وسيلة المجتمع إلى التنمية يسهم في تسارع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

4 – حصر إنفاق معظم عائدات المجالس المحلية في مناطقها لضمان تحقيق العدالة في الإنفاق والمساهمة في تنميتها والنهوض بها .

د. الأسباب الاجتماعية والصحية :

1 – قيادة عملية التغير الايجابي في المجتمع المحلي وتهيئة السكان لتقبله والحد من مقاومته .

2 – مراعاة احتياجات السكان ورغباتهم ومصالحهم في المناطق المحلية مما يلائم ظروفهم المحلية ويؤدي إلى رفع مستواهم الاقتصادي والاجتماعي .

3 – إيجاد المزيد من فرص العمل للمواطنين في مناطقهم والحد من هجرتهم إلى العاصمة أو المدن الكبرى والحد من البطالة .

4 – تنمية القيم الاجتماعية والثقافية وذالك باستحداث المشروعات تساهم في النهوض الثقافي والاجتماعي للمدينة, مثل استحداث مسارح ومتاحف ومكتبات ومؤسسات ورعاية الشباب وغيرهم.

5 – التخفيف من آثار العزلة التي تفرضها المدينة الحديثة على الأفراد بعد اتساع نطاق التنظيمات الحديثة .

6 – حماية حياة الإنسان من كل ما يضرها وبخاصة الآفات التي تصاحب التقدم الاقتصادي والتكنولوجي في هذا العصر مثل مشكلة التلوث.[24]

[24]- أيمن عودة المعاني ،المرجع السابق ،ص 19 .

المطلب الثالث: أهمية الإدارة المحلية

بما أن الإدارة المحلية لها أهمية كبيرة بالنسبة لعدة جوانب منها الجانب الإداري والاجتماعي والسياسي ومختلف الجوانب الأخرى , وتبرز أهميتها في عدة نقاط نذكر منها:[25]

- تعتبر الإدارة المحلية صورة من صور التضامن الاجتماعي أكثر كبنية اجتماعية أو منظمة اجتماعية, خاصة وان التمثيل في المجالس المحلية هو من حيث الأصل يتم دون مقابل .

- تعتبر الإدارة المحلية موضع اهتمام هذه الفئة من العلماء والباحثين لأنها تقوم على فكرة تقسيم العمل.

- تشكيل مجال أكثر أهمية في نظرية التنظيم و هذه الفكرة لا تتجسد في الإدارة العامة دون التركيز على نظام الإدارة المحلية و وردت في الوثائق القانونية (الدستور القانون المدني قانون البلدية وقانون الولاية).

- تعتبر النظرة أكثر عمقا أن الإدارة المحلية تمثل الصورة الواقعية المثلى لتمكين الشعب من ممارسة الحرية أو الشورى الإدارية .

- تعتبر حقا شعبيا لا يمكن حرمان الشعب منه تحت أي عذر كان.[26]

- اللامركزية تمنح مرونة أكثر في صنع القرارات ومواجهة المواقف المتغيرة وبذلك نحصل على الكفاءة التنظيمية في أجهزة الدولة.

- تعتبر الإدارة المحلية وسيلة لتشجيع المواطنين على المشاركة في التنمية والسعي لخدمة أنفسهم والتحريف في المعلومات الواقعية التي تصل إلى السلطات المركزية لتبنى عليها قراراتها ....الخ.[27]

- تعتبر حق وحرية مشاركة جميع أفراد الشعب في النشاط العام تأخذ الحقوق التي لا بد أن يملكها الإنسان.[28]

تمثل قاعدة لامركزية يتمكن من خلالها المنتخبين على مستوى الولاية أو البلدية من المشاركة في صنع القرار بما يجسد بحق فكرة الديمقراطية.[29]

---

[25] - عمار بوضياف , المرجع السابق , ص 221 .

[26]- خباز لطيفة وبابنة نسيبة , المرجع السابق , ص 9.

[27] - نفس المرجع ، ص 8، 9.

[28]- عمار بوضياف ،المرجع السابق، ص 221 .

[29]- عمار بوضياف، **شرح قانون الولاية 2012**، دار الجسور ،الجزائر 2012، ص 59.

المطلب الثالث : أهداف الإدارة المحلية

للإدارة المحلية عدة أهداف في مختلف المجالات كالسياسية والاقتصادية والاجتماعية .....الخ ونذكر منها ما يلي:[30]

- تهدف الإدارة المحلية في المقام الأول إلى ربط أصل الوحدة المحلية بالأشخاص المسئولون عن اتخاذ القرارات و الإشراف على تنفيذها.
- من أهداف نظام الإدارة المحلية هو أن تجعل من إدارة المصالح العامة مطابقة لحاجات الأفراد وتشكيل المجالس المحلية وتوفير أسباب التربية الاجتماعية للمواطن وتربية كوادر إدارية واعية مدركة ومستنيرة ومؤهلة لذلك.
- من الناحية الاقتصادية فان فلسفة الإدارة المحلية تمكن في النهوض الاقتصادي للمجتمعات المحلية ويبدو ذلك في أن نظام الإدارة المحلية للاحتياجات الحقيقية للمواطنين والعمل على إشباعها. (التنمية الريفية وسيلة الحكومات لتحقيق التنمية).
- يهدف الاستثمار في الكفاءات القيادية و القادرة على تحمل المشاق وعبئ المسؤولية .
- تنظيم المجهودات القيادية المحلية في تحسين مشكلات الجماهيرية وإيجاد حلول السلمية لها في إطار السياسة العامة للدولة.
- تحقيق تضافر الجهود الشعبية مع الجهود المركزية للوفاء لمطالب السكان المحليين.[31]
- استغلال الموارد الاقتصادية المحلية وتطويرها واستثمارها الاستثمار الأفضل.
- ينمي الشعور بالانتماء والولاء لدى سكان المدن والمناطق المحلية .
- تطوير روح المواطنة وتساهم الهيئات المحلية إسهاما مباشر في التنمية الريف والمناطق الحضرية وتطوير المدن .
- تقديم خدمات مختلفة للأفراد .
- تعتبر الأجهزة المحلية حلقة وصل بين الجماهير المحلية والحكومة المركزية.[32]

المبحث الثاني: تطبيقات الإدارة المحلية في القانون الجزائري

المطلب الأول: تقسيمات الإدارة المحلية

حاولت الجزائر في السنوات التي مضت إرساء وتطبيق مبدأ اللامركزية التي تعتبر أهم وسيلة لتحقيق التنمية المحلية على المستوى المحلي والوطني .وهذا يتضح من خلال الصلاحيات الواسعة المخولة للجماعات المحلية (الولاية ,البلدية)، واهتمامها بإدارة المرافق المحلية للنهوض

---

[30]- عمار بوضياف، **الوجيز في القانون الإداري** ، المرجع السابق، ص 221 .

[31]- عذراء عيواج ، **واقع العلاقات العامة في الإدارة المحلية الجزائرية** (دراسة ميدانية لبلدية قسمطينة) . مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام و الاتصال، جامعة المنتوري ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، قسمطينة ، 2010/2008، ص 20، 21 ،22 .

[32]- خباز لطيفة وبابنة نسيبة , المرجع السابق , ص 10.

بالمشاريع الجزائرية مظهرا من مظاهر الممارسة الديمقراطية, وصورة من صور المشاركة الشعبية في صنع القرار وتسيير الشؤون المحلية بما يعود بالنفع على سكان الأقاليم.

حسبُنا لتبيان أهمية المجالس المنتخبة في حياة الأمم والشعوب القول أن قوة الشعوب تكمن في قوة المجالس المنتخبة وأن هذا الأخير يمارس دورا فاعلا في إبراز ديمقراطية نظام إداري ما ويتعاظم دور المجلس المنتخب عندما يكون بلدياً وهذا من المنطلق أن البلدية هي أهم إدارة جوارية وحجر الأساس في التنظيم الإداري المركزي .

وإذا كانت المجالس المحلية الولائية المنتخبة في الجزائر وطبقا لقانون الولاية تمارس اختصاصات متعددة وفي شتى المجالات ولها وثيق الصلة بالتنمية المحلية وشؤون المواطن فان ممارستها للدور القانوني على الوجه الأكمل بتوقف على استقرارها وتضافر جهود منتخبها , فلا يمكن أن تعرف التنمية المحلية تطورا وازدهار في غياب استقرار المجالس المنتخبة .

وهذا ما سنتطرق له من خلال هذا المطلب الذي ينقسم إلى :

1 – تعريف البلدية

2 – هيئات البلدية وتنقسم إلى فرعين :

أ. المجلس الشعبي البلدي

ب. رئيس المجلس الشعبي البلدي

ت. إدارة البلدية

1 – تعريف البلدية:

قد أشارت مختلف الدساتير الجزائرية بأن البلدية قاعدة لا مركزية وهذا ما نجده في المادة (9) من دستور 1963.

وعرفها قانون البلدية سنة 1967 بأنها «الجماعة الإقليمية السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأساسية ».[33]

إن مختلف الدساتير الجزائرية أشارت بأن البلدية قاعدة لامركزية, وهذا ما نجده في المادة 36 من دستور 1976 والمادة 15 من دستور 1989 والمادة 15 من دستور 1996 حيث نجد على مستوى التراب الوطني الجزائري 1541 بلدية.[34]

---

[33]- عمار بوضياف , **المرجع السابق** , ص 271.

[34]- بن حمو جمعة و بوجمعة هيدب , **إشكالية تطبيق معايير الحكم الراشد في الإدارة المحلية والجماعات المحلية(بلدية حاسي بن عبد الله نموذجا)** . مذكرة مكملة لنيل شهادة الليساني ،2010 ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، ورقلة , ص 34 .

وقد عرف المشرع الجزائري البلدية بموجب المادة الأولى من القانون رقم 11.10 المؤرخ في 22 يونيو 2011 المتعلق بقانون بالبلدية «البلدية هي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة » « وتتمتع بالشخصية المعنويةوالذمة المالية المستقلة » «وتحدث بموجب القانون ».

وتعرف في المادة 2 « البلدية هي القاعدة الإقليمية لامركزية, ومكان لممارسة المواطنة , وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية ».[35]

ونستنتج من هذه التعاريف أن البلدية تعتبر إحدى وحدات الإدارة اللامركزية في الدولة وهي هيئة عامة محلية تولي إدارة المصالح المحلية تحت إشراف الحكومة المركزية ورقابتها دورها تقديم خدمات عامة إلى المواطنين , كما تقوم بالتخفيف من أعباء الإدارة المركزية , وتقوم باشتراك المواطن في إدارة شؤونهم العامة واتخاذ القرارات وذالك لتجسيدها لمبدأ الديمقراطية .

2 – هيئات البلدية :

يتكون النظام البلدي من هيئتان أساسيتان نصت عليهما المادة 15 من القانون البلدي 11 – 10 ولهذا تتشكل البلدية من:

- هيئة مداولة: وتتمثل في المجلس الشعبي البلدي.
- هيئة تنفيذية : يرأسها رئيس المجلس الشعبي البلدي .
- إدارة : ينشطها الأمين العام للبلدية تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي .

وعليه نتولى دراسة البلدية من هذا الجانب ، ضمن التقسيم الأتي :

أ. **المجلس الشعبي البلدي:** لقد جعل الدستور الجزائري من المجلس الشعبي البلدي الإطار القانوني الذي يعبر فيه الشعب عن إرادته ويراقب عمل السلطات العمومية , كما جعله قاعدة لامركزية ومكان مشاركة المواطنين في تسير الشؤون العمومية , إذ بعد أحد الهيئات البلدية ,يتم تشكيله عن طريق الاقتراع العام السري والمباشر , وله مجموعة اختصاصات يقوم بها على مستوى البلدية وتدوم مدة العضوية 5 سنوات من قائمة واحدة يعدها حزب .

تشكيله :

- قد عهد المشرع الجزائري الى معيار التعداد السكاني لتحديد عدد أعضاء (م – ش– ب) في كل بلدية طبقا للمادة 97 من قانون الانتخابات وذلك بالشكل التالي : (07) أعضاء في البلديات التي يقل عدد سكانها عن 10.000 نسمة.
- (09) أعضاء في البلديات التي يتراوح عدد سكانها بين 10.000 و 20.000 نسمة.

[35]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ,قانون رقم 11–10 المؤرخ في 22 يونيو 2011 , الجريدة الرسمية , العدد 37 , 2011 .

- (11) عضو في البلديات التي يتراوح عدد سكانها بين 20.001 و 50.000 نسمة.
- (15) عضو في البلديات التي يتراوح عدد سكانها بين 50.001 و 100.000 نسمة.
- (23) عضو في البلديات التي يتراوح عدد سكانها بين 100.001 و 200.000 نسمة.
- (33) عضو في البلديات التي يساوي عدد سكانها 200.001 نسمة أو يفوقه.[36]

اختصاصاته:

يتولى(م ش ب) بإدارة الشؤون العامة للبلدية من خلال مداولاته في مختلف الميادين المتعلقة بحياة المواطن في إقليم البلدية ويمكن إجمال صلاحيات البلدية التي حددها القانون البلدي بالمجالات الرئيسة التالية:[37]

- التهيئة والتنمية المحلية.
- التعمير والهياكل الأساسية والتجهيز.
- حفظ الصحة والنظافة والطرقات.
- نشاطات البلدية في مجال التربية والحماية الاجتماعية والرياضة والشباب والثقافة والتسلية والسياحة.
- الاستثمارات الاقتصادية.
- السكن .
- التعليم الأساسي وما قبل المدرسي.
- الأجهزة الاجتماعية والجماعية .

نظام سير المجلس الشعبي البلدي:

يتولى(م ش ب) ممارسة مهامه بموجب النظام التداولي , تشكله لجان مختصة كما حدد القانون البلدي صلاحيات البلدية التي يمارسها المجلس [38]: يعقد المجلس دورات عادية ،كما يمكنه أن يجتمع في دورات غير عادية وتكون في الحالات الاستثنائية .

أ / الدورات العادية: تعقد كل شهرين و مدة كل دورة 5 أيام.

ب / الدورة غير عادية:وتعقد في حالة ضرورة سواء بطلب من الرئيس أو ثلث أعضائه أو الوالي.

- يجري (م ش ب) خلال دوراته عدة مداولات وفقا للقواعد الأساسية التالية :

---

[36]- علاء الدين عشي، **شرح قانون البلدية (القانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 جوان 2011 المتعلق بالبلدية)**،دار الهدى، الجزائر، 2011، ص 26.

[37]- سعدية رابحي وراضية عبابسة , المرجع السابق , ص 27-28.

[38] نفس المرجع ، ص 28 .

1 – القاعدة العامة أي أن تكون مداولات المجلس علنية إلا أنها تكون مغلقة في حالتين هما: " فحص حالات الناخبين الانضباطية , فحص المسائل المرتبطة بالأمن والحفاظ على النظام العمومي".

2 – يجري ويحرر المداولات باللغة العربية .

3 – تتخذ المداولات بأغلبية البسيطة للأعضاء الممارسين الحاضرين مع ترجيح صوت الرئيس في حالة تساوي الأصوات.

ب. رئيس المجلس الشعبي البلدي :

وفي هذا العنصر نتناول رئيس المجلس الشعبي البلدي مع تبيان كيفية و أحكام تعينه وإنهاء مهامه:

أولا : تعينه وإنهاء مهامه : حسب المادة 64 من القانون البلدي :

1–أ– أن يكون متصدر القائمة الفائزة بأغلبية أصوات الناخبين.

ب –في حالة حصول قائمتين أو أكثر على نفس عدد أصوات, يعلن رئيس للمجلس الشعبي البدي المرشح أو المرشحة الأصغر سنا من بين الأعضاء.

ويتم تنصيب المجلس الشعبي البلدي و الرئيس من قبل الوالي خلال 15 يوما الموالية لإعلان نتائج الانتخابات , وذلك في حفل و أثناء جلسة علنية يترأسها الوالي أو ممثله , كما يتم الإعلان ذلك للعموم عن طريق الإعلان بمقر البلدية وملحقاتها, وبعد تعينه يقوم الرئيس بتشكيل هيئة تنفيذية وذلك لعدد من النواب له يتراوح ما بين نائبين إلى 6 نواب حسب عدد أعضاء المجلس الشعبي البلدي وفقا للمادة 69 من قانون البلدية.[39]

2 / تنتهي مهام رئيس (م ش ب) بحالة وفاته أو إنتهاء مدة عهدته, كما توجد أسباب أخرى تنهي بها المهام وهي نفس الأسباب التي تنتهي بها مهام باقي أعضاء المجلس و المتمثلة في الاستقالة أو الإقالة والإقصاء.[40]

وقد تبين القانون البلدي أحكاما خاصة بالرئيس (م ش ب):

1 –الاستقالة تشترط المادة 71 من قانون البلدية ما يلي:

- إعلانها أمام المجلس (م ش ب).
- إخطار الوالي بها فورا.
- سريانها وقبولها نهائيا بعد شهر من تقديمها.

[39]- علاء الدين عشي , المرجع السابق , ص 36، 37 .

[40]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ,قانون رقم 11–10 المؤرخ في 22 يونيو 2011 , الجريدة الرسمية , العدد 37 , 2011 .

2 –أما بالنسبة للتخلي, فقد نصت المادة 74 من قانون البلدية ما يلي:

" يعد متخليا عن منصب رئيس المجلس الشعبي البلدي المستقيل الذي يجمع مجلس طبقا للمادة 73 لتقديم استقالته أمامه و كما هو محدد في هذا القانون "

ثانيا: اختصاصات رئيس (م ش ب):

يتمتع رئيس م ش ب بازدواجية في الاختصاص , بحيث يرأس البلدية من جهة ويمثل الدولة من جهة أخرى .

وتتمثل اختصاصاته كرئيس في ما يلي :

حسب ما نصت عليها المواد من 77 – 84 من قانون البلدية :[41]

- يمثل البلدية في كل التظاهرات الرسمية والاحتفالات والمراسم التشريفية .
- يقوم الرئيس باسم البلدية وتحت رقابة المجلس بجمع الأعمال الخاصة بالمحافظة على الأموال والحقوق التي تتكون منها ثروة البلدية وإرادتها .
- يشرف الرئيس على رئاسة المجلس الشعبي البلدي , وذلك بإستدعاء المجلس لاجتماع , تحضير جدول الأعمال , تقديم تقرير منظم حول وضعية البلدية .
- يسهر على وضع مصالح ومؤسسات البلدية وعلى حسن سيرها.
- يمارس السلطة السليمة على مستخدمين البلدية حسب ما نص عليه التنظيم المعمول به في حالة تعارض مصالح المجلس الشعبي البلدي مع مصالح البلدية يعين المجلس احد أعضاءه يمثل البلدية سواء أمام القضاة أو في إبرام العقود.

أما اختصاصاته كممثل دولة وهذا حسب مانصت عليه المواد 85 –95 من قانون البلدية :

يرأس المجلس الشعبي البلدي، صفة ضابط الحالة المدينة وصفة ضابط الشرطة القضائي و ويتولى تحت سلطة الوالي ما يلي :

ـ السهر على حسن النظام والأمن والنظافة العمومية.

- السهر على تنفيذ إجراءات الاحتياط والوقاية والتدخل في ما يخص الإسعافات .
- نشر وتنفيذ القوانين والتنظيمات عبر تراب البلدية وتنفيذها.
- يقوم بإحصاء سنوي لفئات المواطنين المعنيين بالخدمة الوطنية والمولودين بالبلدية أو المقيمين بها, وبضبط بطاقة الخدمة الوطنية.

[41]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ,قانون رقم 11–10 المؤرخ في 22 يونيو 2011 , الجريدة الرسمية , العدد 37 , 2011 .

– يقوم باتخاذ جميع التدابير والاحتياطات الضرورية والوقائية لضمان سلامة الأشخاص والأملاك .

– يضبط نظام الطرق في تراب البلدية والأحكام الخاصة بقواعد المرور.

– يسلم رخص البناء أو تجزئة العقارات حسب التشريع المعمول به.

– يجوز له أن يفوض تحت مسؤوليات أي نائب أو موظف في البلدية.

– يصادق هو ونوابه وموظفي البلدية على جميع الإمضاءات التي يضعها كل مواطن.

– كما يتخذ الرئيس في إطار صلاحياته قرارات قصد الأمر باتخاذ تدابير محلية خاصة بالمسائل الموضوعية.

– إعلان القوانين والتنظيمات الخاصة بالضبطية وتذكير الموطنين باحترامها.

– تنفيذ مداولات المجلس الشعبي البلدي عند اقتضاء, وقد نصت مواد من 52 إلى 61 على ذلك.

ج. إدارة البلدية

1 -الأمين العام للبلدية :

يتولى الأمين العام للبلدية مجموعة كبيرة من الصلاحيات ذات طابع اداري وتتلخص هذه المهام في :

– التحضير لاجتماعات وجلسات (م ش ب) وذلك من خلال إعداد جدول أعمال الدورة والاستدعاءات , وتحضير كافة الملفات والوثائق الضرورية لذالك .

– السهر على حسن سير المصالح الإدارية والتقنية بالبلدية وذالك من خلال التنسيق بين مختلف هذه المصالح, خاصة بجواز تفويضه بإمضاء من طرف رئيس (م ش ب) على كافة الوثائق المتعلقة بالتسيير الإداري والتقني للبلدية.

– تسير أرشيف البلدية، بتقدير الإيرادات والنفقات السنوية للبلدية عن طريق مشروع الميزانية الأولية قبل بدء السنة المالية, وتعديلها عن طريق الميزانية الإضافية خلال السنة المالية.

– التشكيل في عضوية اللجنة البلدية منسق والمسير الإداري لمصالح البلدية والمتكفل بالجانب الإداري والتقني داخلها و وذالك من خلال مصالح البلدية المختلفة.[42]

[42]– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية , قانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 يونيو 2011 , الجريدة الرسمية , العدد 37 , 2011 .

2 -مصالح البلدية: تختلف بتنظيم إدارة البلدية من بلدية لأخرى بحسب أهمية هذه الجماعة الحلية وحجم المهام المسند إليها , ولكنها تتخذ بصورة عامة الشكل الآتي[43] :

1. مصلحة تسير المستخدمين.
2. مصلحة الحالة المدنية .
3. مصلحة الانتخابات.
4. مصلحة الإحصاء والخدمة الاجتماعية والثقافية.
5. مصلحة الميزانية والمالية.
6. مصلحة النشاطات الاجتماعية والثقافية والمنازعات.
7. المصالح التقنية.
8. مصلحة أرشيف البلدية.
9. مصلحة الشؤون القانونية والمنازعات.

2 - الولاية :

تعتبر الولاية وحدة إدارية لامركزية من وحدات الإدارة المحلية وتعد همزة وصل بين الإدارة المركزية وبقية الإدارات المحلية للولاية هيئات تتمثل في المجلس الشعبي الولائي والوالي.

وعليه سنتناول في هذا الجانب الولاية مقسمة إلى التعريف والهيئات :

الولاية: "هي جماعة عمومية إقليمية ذات شخصية معنوية واستقلال مالي ولها اختصاصات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية..."

وهذا من المادة الأولى من قانون 1969. وعرفت المادة الأولى من القانون رقم 90 -09 المذكور الولاية أنها:"جماعة عمومية إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي."[44]

وحسب ما نصت عليه المادة الأولى من قانون 12-07 المتعلق بالولاية على أن "الولاية هي الجماعة الإقليمية في الدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة".

وهي أيضا "الدائرة الإدارية غير مركزية للدولة وتشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية و التشاورية بين الجماعات الإقليمية والدولة , وتساهم مع الدولة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية".[45]

وفقا للمادة 2 من قانون الولاية رقم 07/12 التي تنص على أن للولاية هيئتان هما : المجلس الشعبي الولائي و الوالي .

---

[43] – علاء الدين عشي، المرجع السابق , ص 44 .

[44]– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية , قانون رقم 12-07 المؤرخ في 28 ربيع الأول 2012 , الجريدة الرسمية , العدد 12 , 2012 .

[45]- نفس المرجع .

أ – **المجلس الشعبي الولائي** : هو هيئة تنتخب عن طريق الانتخاب السري العام المباشر من طرف سكان إقليم الولاية ويقوم بتمثيلهم أمام المجلس ويدافع هن حقوقهم.

تشكيله : يتم تشكيله بنفس المبادئ التي يشكل عليها (م ش ب) سواء ما تعلق بشروط الناخب أو العملية الانتخابية .

يتراوح أعضاء (م ش الولائي) بين 35 و 55 عضو على أن دائرة انتخابية بعضو على الأقل حسب المادة (99) من قانون الانتخابات.

ب -تسيير المجلس الشعبي الولائي:

يعتبر (م ش و) و نظامه الداخلي و يصادق عليه 4 دورات عادية في السنة، مدة كل دورة 15 يوما أو أكثر، و تنعقد وجوبا في الأشهر التالية: مارس – جوان– سبتمبر– ديسمبر، ولا يمكن الجمع بينهما. كما يعقد دورات غير عادية بطلب من رئيسه أو ثلثي أعضائه أو بطلب من الوالي. يجتمع المجلس بقوة القانون في حالة وقوع كارثة طبيعية أو تكنولوجية حسب المواد(13– 14– 15) من قانون الولاية (12–07) باستثناء الحالات المنصوص عليها في القانون يتداول المجلس الشعبي الولائي في حدود اختصاصه، و تتخذ المداولات بالأغلبية البسيطة لأعضائه ،وفي حالة تساوي الأصوات يرجح صوت الرئيس.[46]

حسب المادة (33) من قانون الولاية يشكل (م ش و) بين أعضائه لجانا دائمة لدراسة المسائل التابعة لمجال اختصاصه تشكل عن طريق مداولة يصادق عليها بأغلبية المطلقة لأعضائه. [47]

يتم حل المجلس الشعبي الولائي و تجديده بموجب مرسوم رئاسي بناءا على تقرير الوزير المكلف بالداخلية، المادة (47)من قانون الولاية.[48]

ج -اختصاصات المجلس الشعبي الولائي

–التدخل في المجالات التابعة لاختصاصات الدولة بالمساهمة في تنفيذ النشاطات في إطار السياسات الاقتصادية و الاجتماعية.

–يقترح سنويا قائمة مشاريع في القطاع العمومي، في إطار انسجام و تكامل الأعمال التي ينبغي القيام بها أن يقدم المجلس الشعبي الولائي مساعدات للبلديات.

---

[46]– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية , قانون رقم 12–07 المؤرخ في 28 ربيع الأول 2012 , الجريدة الرسمية , العدد 12 , 2012 .

[47]- نفس المرجع .

[48]- نفس المرجع .

-المساهمة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية في حدود الميزانية الخاصة بالولاية .

-يساهم في إعداد مخطط تهيئة إقليم الولاية و يراقب تطبيقه طبقا للقانون و التنظيمات.

-يقدم الآراء و الاقتراحات المتعلقة بالقوانين و التنظيمات و الملاحظات التي تخص شؤون الولاية إلى الوزير في أجل أقصاه 30 يوما، و يتدخل في مجال التنمية الاقتصادية و مجال الفلاحة و الري و الهياكل القاعدية و تجهيزات التربية و التكوين المهني و النشاط الاجتماعي و الثقافي و السكن.[49]

الوالي: نبين قوانين تعيينه و إنهاء مهامه و براز اختصاصاته.

أولا/ تعيين الوالي و إنهاء مهامه:

حسب ما نصت عليه المادة 92 من قانون 90-09 المتعلق بالولاية بأن:"الوالي هو ممثل الدولة و مندوب الحكومة في مستوى الولاية."[50]

طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 12-07 يتم تعيين الوالي من طرف رئيس الجمهورية بموجب مرسوم رئاسي يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح من وزير الداخلية، و هذا نظرا لأهمية دور الوالي و مركزه الحساس.

و لا يوجد حاليا نص قانوني يوضح و يبين الشروط الموضوعية و المعايير التي يتم بموجبها تعيين الوالي ،أما فيما يتعلق بإنهاء مهامه فهي تتم طبقا بقواعد توازي الأشكال بموجب مرسوم رئاسي، و بنفس إجراءات التعيين.

ثانيا/ اختصاصات الولي: تبرز اختصاصات الوالي بصفته ممثلا للولاية و ممثلا للدولة. :[51]

1 -اختصاصات الوالي بصفته ممثلا للولاية: :

-يسهر على تنفيذ مداولات المجلس الشعبي الولائي.

- يمثل الولاية في جميع أعمال الحياة المدنية و الإدارية حسب الشروط المنصوص عليها في القانون المعمول به .

-إدارة الأملاك و الحقوق التي تتكون منها ممتلكات الولاية.

-يمثل الوالي الولاية أمام القضاة.

- يعد مشروع الميزانية و يتولى تنفيذها بعد مصادقة(م ش و).

---

[49]- نفس المرجع .

[50]- قانون رقم 230/90، المتعلق بالولاية.

[51]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية , قانون رقم 12-07 المؤرخ في 28 ربيع الأول 2012 , الجريدة الرسمية , العدد 12 , 2012 .

قانون رقم 12

2 -اختصاصات الوالي بصفته ممثلا للدولة:

-يمثل الدولة على مستوى الولاية و هو مفوض الحكومة.

- ينشط و ينسق و يراقب نشاط المصالح غير المركزية للدولة المكلفة لمختلف قطاعات النشاط في الولاية.

-يسهر على حماية المواطنين و حرياتهم حسب ما نص عليه القانون.

-يسهر على تطبيق القوانين و التنظيمات و احترام رموز الدولة و شعاراتها على إقليم الولاية.

-يمكنه أن يطلب تدخل قوات الشرطة و الدرك الوطني المتواجد على إقليم الولاية في ظروف استثنائية.

-مسؤول على وضع تدابير الدفاع و الحماية التي لا تكتسي الطابع العسكري.

-توضع تحت تصرفاته مصالح الأمن.

-يسهر على إعداد مخططات تنظيم الإسعافات في الولاية.

-يسهر على حفظ أرشيف الدولة و الولاية و البلديات.

-الآمر بالصرف لميزانية الدولة و التجهيز المخصصة له بالنسبة لكل البرامج المقررة لتنمية الولاية.

المطلب الثاني: مقومات الإدارة المحلية

تركز الإدارة المحلية على مقومات أساسية وهي:[52]

أولا : وحدات محلية تتمتع بالشخصية المعنوية

تقسم الدولة هنا إداريا إلى عدد من الوحدات المحلية وفقا لظروفها الخاصة مراعين أن تكون مناسبة من حيث المساحة وعدد السكان ومدى تجانسهم , والموارد المالية والاقتصادية , وتمنح هذه الوحدات المحلية الشخصية المعنوية والتي تعرف بأنها مجموعة من الأشخاص تستهدف تحقيق غرض معين , أو مجموعة من الأموال تخصص لغرض معين . و يعترف لها القانون بالشخصية القانونية المقررة للإنسان , فتصبح أهلا لاكتساب الحقوق والالتزام بالواجبات .

ثانيا : قيام هيئات محلية منتخبة تؤمن بالمصالح المحلية :

اعترف المشرع الجزائري بوجود مصالح محلية تختلف عن المصالح القومية يستلزم أن تتولاها هيئات محلية منتخبة تنوب عن سكان محليين في إدارتها باعتبار هؤلاء الممثلين من أبناء المنطقة المحلية الذين خبروا مشاكلها ويرغبون في حل مشاكلها. فهناك خلاف حول الطريقة التي تتم بها ملئ مقاعد المجالس المحلية , فهل يتم بواسطة الانتخاب المباشر و أنها

[52]-أيمن عودة المعاني ،المرجع السابق، ص47-53.

تحقيق للديمقراطية وتضمن الاستقلال للهيئات المحلية أو التعيين التي تخل باستقلالية الإدارة المحلية .أو التعيين التي تخل باستقلالية الإدارة المحلية.

ويرى أنصار طريقة التعيين أن الانتخاب لا يفرز بالضرورة أصحاب ذوي الخبرة والكفاءة رغم هذا يرى أن الطريقة المثلى هي دمج الطريقتين لقيام الإدارة المحلية .

ثالثا: إشراف ورقابة السلطة المركزية :

يعتبر استقلال الهيئات المحلية وعدم تبعيتها للسلطة المركزية من الأركان الأساسية التي تقوم عليها الإدارة المحلية، ولضمان الاستقلال والحد من عيوبه ولتحقيق متطلبات الإدارة الجيدة وضعت الهيئات المحلية إشراف ورقابة خاصة تدعى الرقابة الإدارية أو الوصاية الإدارية لممارسة السلطة المركزية ضمن الحدود التي يرسمها القانون .

المطلب الثالث: مزايا وعيوب الإدارة المحلية

تتميز الإدارة المحلية بجملة من المزايا كما تعاني بمجموعة من العيوب.

أولا: مزايا (محاسن) الإدارة المحلية : منها [53]:

- تزيد في فرصة المشاركة السياسية.
- تزيد من الوعي لدى شعوب سكان الأقاليم بأهميتهم و أهمية الأدوار التي يقومون بها.
- مساهمة سكان الأقاليم في مشاريع التنمية نتيجة الرغبة القومية إلى التقدم و المنافسة.
- سهولة التنسيق بين الدولة في إقليم واحد.
- تحفيز العاملين من خلال إتاحة الفرصة لهم بالمشاركة في عمليات اتخاذ القرار.
- تدريب المدراء في الأقاليم و المحافظات من خلال تفويض الصلاحيات لهم وبذلك تفتح المجال لزيادة خبرتهم و التعلم من خلال العمل.[54]
- تؤدي إلى تحقيق السرعة و المرونة في اتخاذ القرارات المحلية.[55]

ثانيا: عيوب (مساوئ) الإدارة المحلية[56]

- الهيئات المحلية اقل خبرة ودراية بالشؤون العامة ولدى لتكملة النقص يجب تعيين خبراء فنيين.
- تعاب عليها من الناحية المالية على أساس أنها تحتاج إلى نفقات كبيرة تتحملها خزينة الدولة.

---

[53] - خباز لطيفة وبابنة نسيبة , المرجع السابق , ص 22 .
[54]- خباز لطيفة و بانية ونسيبة المرجع السابق ، ص 22.
[55]- عذراء عيواج ، المرجع السابق، ص 162 .
[56]- خباز لطيفة و بانية نسيبة، المرجع ألسابق ص 22.

- تتمتع الإدارة المحلية بالحرية في أعضائها روح الميل إلى خدمة مصالحهم الشخصية والحزبية على حساب المصالح العامة.
- يؤدي هدا النظام بالمساس بوحدة الدولة من خلال توزيع الوظيفة الإدارية بين الوزارات والهيئات المحلية .
- أضعاف السلطة المركزية الأمر الذي سيؤدي إلى إضعاف التنسيق بين المركز و الأقاليم , وبين الأقاليم نفسها , والتي هي من مسؤولية الإدارة المركزية.[57]

المطلب الرابع: عقبات الإدارة المحلية

يواجه نظام الإدارة المحلية عقبات عديدة وخاصة في الدول النامية ومن بين هده العقبات ما يلي:

1 – صغر الحجم الوحدات المحلية.
2 – ضعف الموارد المالية .
3 – ضعف القدرات الإدارية والفنية.
4 – الرقابة المركزية الشديدة على الهيئات المحلية.
5 – اعتماد كثير من المجالس المحلية على المساعدات الحكومية والقروض.
6 – سوء استخدام الموارد المحلية.
7 – زيادة الأعباء التي نجمت عن التقدم الاقتصادي و التكنولوجي.

[57]- أيمن عودة المعاني، المرجع السابق، ص 192.

الخلاصة والاستنتاجات :

كخلاصة يمكننا القول أن الإدارة المحلية هي التنظيم اللامركزية في النظام الإداري الجزائري أو هي نظام يقوم على توزيع الوظائف بين الإدارة المركزية واللامركزية بهدف تخفيف العبء على الحكومة المركزية إذ ترتكز على ثلاثة مقومات أساسية و تكون بمثابة العمود الذي تقوم عليه الإدارة المحلية من أجل تحقيق أهدافها.

كما أنها تمتاز ببعض المزايا والمحاسن و هذا ما جعلها تحتل مكانة بارزة في النظام الإداري الجزائري إلا أنه لا يعني أنها لا تشوبها بعض العيوب و التي من شأنها أن تحول دون قيامها بدورها على أكمل وجه كما نشير إلى بروز الأمين العام كأحد من هيئات البلدية إذ أنه يقوم بوظائفه تحت سلطة ورقابة رئيس المجلس الشعبي البلدي .

ويقوم نظام الإدارة المحلية في الجزائر على البلدية والولاية حيث تعتبر البلدية هي نواة الإدارة المحلية الجزائرية وتتكون من هيئتان هما المجلس الشعبي البلدي ورئيس المجلس الشعبي البلدي ويتم انتخابهم عن طريق الاقتراع العام السري والمباشر من طرف الشعب من أجل تمثيله ودفاع عن حقوقه وممتلكاته . كما تمثل الولاية الهيئة الإدارية الإقليمية المنتخبة تتكون من هيئتان المتمثلة في المجلس الشعبي الولائي والوالي.

الإطار النظري للتنمية

تمهيد:

يعتبر موضوع التنمية من الموضوعات التي تمثل اهتماما واضحا في مختلف العلوم الاجتماعية وغيرها وفي البلاد المتخلفة بصورة خاصة حيث أنها تعتمد عليها كأساس لرفع عجلة التقدم في هذه البلاد وبالتالي فإن التنمية تعد مفهوم شمولي ومتعدد الأبعاد والجوانب ويشمل مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والتكنولوجية والثقافية والمادية والمعنوية وغيرها من جوانب الرفاه المجتمعي العام وعليه سوف نتطرق في هذا الفصل إلى دراسة العناصر التالية:

المبحث الأول:مفهوم التنمية

المطلب الأول: تعريف التنمية وتطوره

المطلب الثاني: مقومات التنمية

المطلب الثالث: سياسات التنمية

المطلب الرابع: أبعاد التنمية

المطلب الخامس:أهداف التنمية

المبحث الثاني: نظريات التنمية

المطلب الأول: نظرية الدفعة القوية

المطلب الثاني: نظرية مراحل النمو

المطلب الثالث: نظرية مراكز النمو

المطلب الرابع: نظرية التبعية

المطلب الخامس: معوقات التنمية

خلاصة واستنتاجات

المبحث الأول:مفهوم التنمية

التنمية كمفهوم تعددت نسبة وجهات النظر فيها التي حددها الباحثين طبقا لما تمليه عليهم طبيعة تخصصاتهم فكل منهم يضع تصورا لهذا المفهوم.

المطلب الأول:تعريف التنمية وتطوره

أولا: قبل أن نتطرق إلى تعريف التنمية يمكننا التعرف أولا على المفاهيم ذات الصلة بهذا المفهوم الأكثر شيوعا في هذا المجال.

1 –**التخلف:** وهي حالة من التردي العام والانحطاط الشامل في مختلف الجوانب المجتمعية من خصائصه[58]:

أ–انغلاق الفكر الاجتماعي والثقافي والعلمي والسياسي.

ب–الفقر المادي والاقتصادي من حيث الدخل والبيئة والسكن وغيرها.

ج–ارتفاع مستويات البطالة وتدني الإنتاجية.

د–تدني المستويات الصحية الفردية والمجتمعية وتفشي الأمراض والوفيات.

2 –**التطور**:يصف "لوسيان باي"التطور بأنه عملية تغير اجتماعي متعدد الأبعاد،فالتغير ليس مسألة إقامة محطة تحليه للماء في منطقة جرداء ولكنه أيضا مسألة قوة بشرية تشغل تلك المحطة.[59]

3 –**التغير**:يعرفه"لندبرج"بقوله:يشير مصطلح التغير إلى معنى الاختلاف في أي شيء يمكن ملاحظته في فترة زمنية معينة.[60]

4 –**التحديث والحداثة:** التحديث يعني مواكبة التطورات والمستجدات ومراعاة الظروف والأشياء والمعايير السائدة في أي مجال في فترة زمنية معينة والحداثة هي قصد إيجابي يعني الأخذ بأفضل الأشياء والسبل التي توصل إليها الإنسان.[61]

ثانيا: بعد أن عرفنا المصطلحات المفتاحية الأكثر ارتباطا بمفهوم التنمية نستطيع أن نستخلص تعريف التنمية.

---

[58]- نائل عبد الحافظ العوالمة،**إدارة التنمية (الأسس،النظريات،التطبيقات العملية).** دار زهران النشر والتوزيع ،عمان،2009،ص33.

[59]– عزت جرادات،صادق عودة،**العلم والتكنولوجيا والتنمية**،دارالصفاء للنشر،عمان،2008،ص44.

[60] –علي الكاشف،**التنمية الاجتماعية (المفاهيم والقضايا).**عالم الكتب ،مصر،1985،ص12.

[61]– نائل عبد الحق العوالمة،المرجع السابق،ص34.

تعريف التنمية عند الدكتور عبد المنعم بدر: يعرفها بأنها ذلك التغير الاجتماعي المخطط والمقصود والذي يراد به أفكار جديدة على النسق الاجتماعي القائم لأحداث تغيرات أساسية في تركيبه بهدف تحسين الحياة وتطوريها مما يؤدي إلى الرفاهية.[62]

يعرفها يحي حسين درويش: بأنها عملية تستهدف إيجاد إمكانيات التطور الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع كله بمشاركته الفعالة عن طريق أفراده وجماعاته وهيئاته.[63]

ويعرفها "لوبري" بأنها هي في النهاية تقدم اقتصادي يندرج في إطار عام من تقدم المجتمع،والتنمية على هذا النحو سلسلة من الانشغالات بالنسبة لشعب معين وبالنسبة إلى سائر الفئات التي تؤلفه من مرحة أقل إنسانية إلى مرحلة أكثر إنسانية بالوتيرة الأسرع،ما يمكن من الارتفاع،أخذ بالاعتبار التضامن بين سائر فئات الشعب.[64]

تعريف هيئة الأمم المتحدة للتنمية: عرفتها بأنها مجموعة من الوسائل والطرق التي تستخدم بقصد توحيد جهود الأهالي مع السلطات العامة،من أجل تحسين مستوى الحياة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات القومية والمحلية وإخراج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك ايجابيا في الحياة القومية ولتساهم في تقدم البلاد.[65]

ويعرفها وفيق أشرف حسونة: أنها عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من التغيرات،الهيكلية والوظيفية في المجتمع وتحدث نتيجة للتدخل في توجيه حجم ونوعية الموارد،المتاحة عن طريق زيادة فعالية أفراده،في استغلال طاقات المجتمع إلى الحد الأقصى.[66]

ويعرفها حسن عيد: بأنها العملية المرسومة لتقديم المجتمع بكل أبعاده، والتي تعتمد اعتمادا أكبر على مشاركة المجتمع ومبادئه، وبهذه العمليات يمكن أن توحد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية في المجتمعات المحلية والكبيرة والمساهمة بقدر المستطاع في تقدمها.[67]

*وهناك من يعرفها بأنها من أهم المفاهيم العالمية التي برزت بداية في علم الاقتصاد حيث استخدم مصطلح التنمية للدلالة عن عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع

---

[62]– خيري خليل الجمبلي،**التنمية الإدارية في الخدمة الاجتماعية (البناء الاجتماعي للمجتمع)**،المكتب الجامعي الحديث،مصر،1998،ص14.

[63]– خيري خليل الجمبلي،المرجع السابق ،ص14.

[64]– سعاد نور الدين،**السكان والتنمية (مقاربة سوسيو تنموية)**.دارالمنهل اللبناني، بيروت ،2010،ص32.

[65]– سهير حامد،**اشكالية التنمية في الوطن العربي**،دار الشروق ،عمان،2007،ص 22،23 .

[66]– نفس المرجع ، ص23.

[67]– نفس المرجع ، نفس الصفحة .

معين بهدف اكتساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده.[68]

وعرفها البعض:بأنها مجموع العمليات التي تم التنسيق بينها في كل مرافق الدولة ومؤسساتها وهيئاتها بغية تطوير ورفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي والصحي والثقافي والتعليمي للمواطنين وخاصة في المحليات وذلك بإشراك المواطنين أنفسهم في هذه العمليات.[69]

ويعرفها البعض الأخر بأنها: عملية تغيير في البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع، تسعى أساس إلى رفع مستوى السكان في كافة الجوانب وهنا يقصد بها الارتقاء الحقيقي بالمواطن كما يعنيه من زيادة في دخله مصحوبة بتطور ايجابي في سلوكياته ومفاهيمه.[70]

ويرى البعض كذلك: بأنها إرادة التغير في أي اتجاه موجب التي يسعى إليها المجتمع لينتقل بها من الحال (غير المرضي)إلى الحال (الأفضل والأحسن).[71]

*رغم الاختلافات التي لاحظناها من خلال التعاريف السابقة المتنوعة والمتعددة إلا أن الجميع اتفق على أن التنمية هي:عملية ايجابية تتحقق من خلال مشاركة أفراد المجتمع بغية تحسين نوع الحياة في كافة المجالات وكذا بغية تطوير البلاد.

*وكخلاصة يمكن القول أن "التنمية"عبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة عبر فترة من الزمن في الإنتاج والخدمات نتيجة استخدام الجهود العملية لتنظيم الأنشطة المشتركة الحكومية والشعبية.

ثالثا:تطور مفهوم التنمية

لقد أحرزت فكرة التنمية وهي من خصائص العقلانية الغربية انتشارا واسعا ابتداء من الستينات ، لدرجة أنها أصبحت إيديولوجيا، دولة تقوم على أوسع القواعد<<ولقد تم في هذا الواقع تصدير هذه الفكرة إلى بلدان العالم الثالث وتبنيها الشامل في فترة النشوة بالاستقلالات>> فاستعملت فكرة التنمية بسهولة قصوه، كنواة أساسية لكافة الإيديولوجيات السياسية وكافة برامج الحكم في بلدان العالم الثالث،فحلت معركة التنمية محل معركة الاستقلال في كل مكان.سيما أن بلدان العالم الثالث خرجت من الاستعمار وهي تعاني واقع أليم من مشاكل اجتماعية

---

[68]– أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم أبو زيد ، **التنمية الاجتماعية وحقوق الإنسان**.المكتب الجامعي، مصر ،2009،ص 13.

[69]– ندوة التنمية الريفية،"**وسيلة الحكومات لتحقيق التنمية الشاملة "، تطوير التنمية المحلية في الوطن العربي**. ماي 2007 ، ص221.

[70]– أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم أبو زيد، المرجع السابق ،ص18 .

[71]– سهير حامد،المرجع السابق،ص 23.

ضخمة:أمراض،أوبئة،مجاعة،شروط سكنية سيئة يضاهيها عجز مزمن في إيجاد علاج ناجح لها.وأصبح علم التنمية مرتبطا بدراسة العالم الثالث أو العالم المختلف.[72]

ولم تأت سنة 1960 إلا وكان لفظ تنمية يجري على كل لسان بين الاقتصاديين والاجتماعيين في كل دول العالم وفي هيئة الأمم ، والهيئات الدولية المختلفة.

وقد كانت التنمية هي الشغل الشاغل للاقتصاديينو الاجتماعيين والذين قسموها إلى قسمين:

أ-**تنمية اقتصادية** : تتجه إلى تنمية الإنتاج ، زيادة الدخول القومية والفردية،أي زيادة الثروة.

ب-تنمية اجتماعية: تهدف إلى رفع مستوى الحياة الاجتماعية من حيث الصحة والتعليم والمستوى المعيشي وشتى أنواع الخدمات.

ولكن سرعان ما تبين للباحثين بما لا يدع مجالا للشك <<أنه من المستحيل الفصل بين كلا النوعين من التنمية،لأن لكل منهُمَا شرط لتحقيق الآخر>>

وهكذا اتحدت التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية وظهر مفهوم "التنمية الشاملة"وأصبح هذا المفهوم جديداً للتنمية وهذا ما أكده العديد من الاقتصاديين وهي تعني شيئاً أكثر من زيادة الدخل القومي الحقيقي،فهم يرونها أنها يجب أن تشير إلى رفع مستوى المعيشة والتقليل من درجة الفقر.

ذلك أنه من المتعذر تحقيق الضروريات المادية للحياة،من مآكل وملبس ومسكن وغيره،وتحقيق مستوى ملائم للصحة والثقافة ما لم يرتفع مستوى معيشة السكان في هذه المناطق، وبدرجة كافية لتحقيق مثل هذه الغايات بالإضافة إلى تقليل التفاوت في الدخول والثروات.ففي مرحلة التاريخ حدث التقدم على حساب جماعات تتمتع بامتيازات راسخة،أما في عصرنا الراهن فإن التنمية تعني حدوث تقدم يلغي الجماعات ذات الامتيازات والجماعات المحرومة المقابلة لها.

المطلب الثاني:مقومات التنمية

بما أن التنمية هي العملية المرسومة لتقديم المجتمع بكل أبعاده فبهذا الصدد فإنها تشير إلى رفع مستوى المعيشة والتقليل من درجة الفقر وذلك بمشاركة جميع أفراد المجتمع في هذه العملية ولنجاح هذه العملية فقد تتوقف التنمية على مجموعة كبيرة ومترابطة من المقومات وهي كالتالي[73]:

1 -التخطيط الواعي والمنظم والمدروس للتنمية بما في ذلك تحديد واضح ودقيق وعملي للأهداف والوسائل والفرص والمحددات.

---

[72]- سعاد نور الدين،المرجع السابق،ص30.

[73] - نائل عبد الحق العوالمة،المرجع السابق،ص 38 ،39 .

2 -انطلاق المجهودات التنموية من الظروف والمعطيات والقيم الأساسية للمجتمع.

3 -التوازن في الاهتمام الشامل بمختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية.

4 -الربط بين التنمية والعلم والتكنولوجيا والأبحاث.

5 -الاهتمام بإدارة التنمية وتنظيمها وفقا للأصول العلمية وخصوصا معايير الكفاءة والمؤسسة وغيرها.

6 -الانفتاح والتعاون الايجابي بين الدول المختلفة في كافة المجالات الثنائية والجماعية التي تعزز احتمالات التنمية عموما.

7 -توفر كافة المتطلبات والمدخلات اللازمة لعملية التنمية وأهمها:

أ – الاستثمارات المالية رأس المال المحلي والأجنبي ضمن ضوابط مدروسة.

ب -توفير أسباب الاستقرار العام كمناخ ضروري للتنمية.

ج– توفير العناصر البشرية المؤهلة والمدربة والمنتجة.

د– توفير الأساليب الإدارية والتكنولوجية ونظم العمل الملائمة والفعالة .

هـ– تحديث التشريعات لتواكب التطورات التنموية.

و– توفير نظم حديثة ومتكاملة للمعلومات والرقابة والمتابعة.

المطلب الثالث: سياسات التنمية

من خلال الترجمة العملية لمفهوم التنمية يمكننا تصنيف السياسات لتنموية في ثلاث عناصر رئيسية هي كالتالي:[74]

أ – التنمية الحرة والتي تنتهجها المجتمعات الرأسمالية وبعض المجتمعات النامية حيث تقوم التنمية الحرة على نظام السوق بكافة أبعاده وإعطاء الدور الرئيسي في جهود التنمية القومية الشاملة للقطاع الخاص.

ب -التنمية المخططة ولتي تنتهجها المجتمعات الاشتراكية أو الشيوعية في دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي والصين حيث ترتكز التنمية المخططة على دور أساسي للقطاع العام بمختلف مؤسساته وفعاليته،بينما لا يوجد دور يذكر للقطاع الخاص مما يؤدي إلى وجود خطط قومية شاملة الاقتصاد والمجتمع في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية.

ج– التنمية المختلطة المتوازنة نسبيا والتي تقوم على أساس المشاركة الفعالة للقطاعين العام والخاص وتفترض مثل هذه السياسات وجود ضرورة للمشاركة وتواَجد بينهما من أجل بلوغ الأهداف والطموحات التنموية الشاملة.

[74]– نائل عبد الحافظ العواملة ، المرجع السابق ، ص 48،49.

المطلب الرابع: أبعاد التنمية

مما تقدم يتضح لنا بأن مفهوم التنمية يتضمن أبعادا مختلفة و متعددة و هي كالتالي:[75]

1 – البعد المادي للتنمية :

يستند هذا البعد على حقيقة أن التنمية هي نقيض للتخلص و بالتالي فان التنمية تتحقق من خلال التخلص من سمات التخلق و اكتساب الخصائص السائدة في البلدان المتقدمة. فالمفهوم المادي للتنمية الاقتصادية يبدأ بتراكم قدر من رأس المال, الذي يسمح بتطوير التقسيم الاجتماعي للعمل، أي التحول من الصناعة اليدوية إلى الصناعة الآلية و على النحو الذي يحقق سيادة الإنتاج السلعي، و تكوين السوق الداخلية، و هذا ما يعرف بجوهر التنمية.

2 – البعد الاجتماعي للتنمية:

يتمثل البعد الاجتماعي في التغيرات التي تطرأ على الهياكل الاجتماعية و اتجاهات السكان و المؤسسات القومية و تقليل الفوارق في الدخول و اجتثاث الفقر المطلق. و قد تغيرت النظرة إلى الفقر في عقد الستينات و أصبح ينظر له بأنه مرتبط بالبطالة، و أصبح هدف التنمية هو إشباع الحاجات الأساسية.

3 – البعد السياسي للتنمية:

إن انتشار فكرة التنمية عالميا جعل منها إيديولوجية، و حلت معركة التنمية محل معركة الاستقلال، إن التنمية تشترط التحرر والاقتصاد،المستقل حيث يتضمن البعد السياسي للتنمية التحرر من التبعية الاقتصادية إلى جانب التبعية الاستعمارية المباشرة. فإذا كان الواقع قد فرض على البلدان النامية الاستعانة بالمصادر الأجنبي ة من رأس المال والتكنولوجيا ، إلا أن هذه المصادر يجب أن تكون مكملة للإمكانيات الداخلية الذاتية بحيث لا تقود إلى السيطرة على اقتصاديات البلدان النامية.

4 – البعد الدولي للتنمية:

إن فكرة التنمية و التعاون الدولي في هذا المجال قد فرضت نفسها على المجتمع الدولي و قادته إلى تبني التعاون على المستوى الدولي وإلى ظهور الهيئات الدولية، كالبنك الدولي و صندوق النقد الدولي. و لهذا فقط أطلقت الأمم المتحدة في عام 1961 تسمية عقد التنمية الأول

[75]- مدحت القريشي،**النظرية الاقتصادية (نظريات و سياسات و موضوعات)**. دار وائل للنشر، عمان ، 2007، ص 131 ،132 ،133 ، 134 .

و الذي استهدف تحقيق معدل النمو الاقتصادي يبلغ 7%. كما شهد عقد الستينات نشأة منظمة ألغات GATT [1(*)] و كذلك نشأة منظمة الأونكتاد UNCTAD [2(*)] و تهدف هذه المنظمات جميعها إلى تحقيق علاقات دولية أكثر تكافؤا. ثم جاء عقد التنمية الثاني للفترة 1970-1980، مستهدفا معدلا سنويا للنمو يبلغ 6%. إلا أن مساعي كل هذه الجهات و المنظمات لم تفلح في تحقيق أهدافها الأساسية من وجهة نظر البلدان النامية.

5 -البعد الحضاري للتنمية:

من خلال عرضنا سابقا أشرنا إلى أن مفهوم التنمية واسع يشمل كل جوانب الحياة و يفضي إلى مولد حضارة جديدة.فالتنمية ليست مجرد عملية اقتصادية تكنولوجيا، بل هي عملية بناء حضاري تؤكد فيه المجتمعات على شخصيتها و هويتها الإنسانية، كما يرى البعض بأنها بمثابة مشروع نهضة حضارية.

المطلب الخامس:أهداف التنمية

يكمن الهدف العام للتنمية بتحقيق الرفاهية الشاملة للجماعات والأفراد في المجتمعات وذلك بالاستخدام الأمثل للثروات ويترتب عن هذا الهدف العام مجموعة كبيرة الأغراض للتنمية وأهمها :[76]

1 -التخلص من كافة مظاهر الفقر العام والتخلف.

2 -تحقيق الاستقرار الاقتصادي بدرجة مقبولة وملائمة بحيث يخفف من معدلات البطالة والتضخم أو تقضي عليها إذا كان ذلك ممكنا.

3 -توفير أساليب العيش الكريم بكل ظروفه وأبعاده والتي تشمل توفير فرص عمل متكافئة وعادلة وتوفير السلع والخدمات الملائمة للحياة الإنسانية الأفضل دوما.

4 -تحقيق العدالة الاجتماعية وفقا للمعايير المقبولة في المجتمع.

5 -تفعيل كافة الطاقات الوطنية واستغلالها بشكل يحقق النفع العام دون أن يتجاهل النفع الخاص.

6 -التحرر العادل والمتوازن ضمن الهوية الوطنية لكل مجتمع ويشمل مفهوم التحرر القادر على الاختيار واتخاذ القرار والتخلص من التبعية بكل أشكالها وأبعادها.

[1(*)]- GATT: **الاتفاقية العامة للتجارة ،و التعريفة الجمركية.**
[2(*)]– UNCTAD: **منظمة الأمم المتحدة للتجارة و التنمية.**
[76]– نائل عبد الحق العوالمة، المرجع السابق ، ص 37، 38 .

7 -تعزيز القدرات العامة للمجتمع في التعامل مع البيئة المحيطة محليا ومواكبة الأفضل باستمرار.

8 -إن كون فكرة التنمية نشاطا شموليا وفعلا كليا يعني أنها تشتمل على أنشطة وفعاليات فرعية أو تنميات جزئية متخصصة تكون محصلة مجموعها في تحقيق الهدف المنشود ألا وهو التنمية الشاملة.[77]

المبحث الثاني: نظريات التنمية

من المعلوم أن التنمية لا تعد ظاهرة اقتصادية فحسب هي تحتوي على أبعاد مختلفة، اجتماعية، إدارية، سياسية، مؤسسية وكذلك المواقف الشعبية و العادات والتقاليد و الأعراف.و بالتالي فمجال التنمية يحتوي على مجموعة من النظريات هناك من يقسمها على الأساس الزمني كلاسيكية و كلاسيكية محدثة و هناك من قسمها إلى نظريات اقتصادية و نظريات نفسية، و اجتماعية و هناك أساس آخر قسمنا عليه نظريات التنمية الذي نحن بصدده كالتالي:

المطلب الأول: نظرية الدفعة القوية Big Push.Theory

صاحب هذه النظرية (Rosentein.Rodan) فهو يؤكد على القيود المفروضة على التنمية في البلدان المختلفة، و لهذا فان التقدم خطوة خطوة في نظر Rodan لم يكن له تأثير فاعل في توسيع السوق و كسر الحواجز و كسر الحلقة المفرغة للفقر التي تعيشها البلدان المختلفة ، بل يتطلب الأمر حدا أدنى من الجهد الإنمائي ليتسنى للاقتصاد الانطلاق من مرحلة الركود إلى مرحلة النمو الذاتي و هذا يعني حداً أدنى من الاستثمار و التي يسميها "رودان" بالدفعة القوية و التي قدرها بنحو 13,2% من الدخل القومي خلال السنوات الخمس الأولى من التنمية ثم ترتفع تدريجيا.[78]

ينطلق "رودان" في تبريره للدفعة القوية من فرضية أساسية مفادها أن التصنيع في سبيل التنمية في البلدان المتخلفة ،على أن تبدأ عملية التصنيع بشكل دفعة قوية من خلال توظيف حجم ضخم من الاستثمارات في إنشاء جبهة عريضة من صناعات تتكامل مشروعاتها لتحقيق التشابك الأفقي و الرأسي. كما يرى "رودان" أن يكون للدولة دور بارز في عملية التخطيط و تنفيذ مشروعات التصنيع و هذا ما يضمن للدولة ضمان توفير الموارد المحلية.

---

[77]– عامر رمضان أوضاوية ، **التنمية السياسية في البلاد العربية والخيار الجماهيري** . دار الرواد ، بيروت ، 2002 ، ص 41.

[78]- مدحت القريشي، المرجع السابق، ص 88 .

كما يبرز "رودان" أن الدفعة القوية تبني بتحقق الوفورات الخارجية الناجمة عن ظاهرة عدم التجزئة لرؤس الأموال [79].

نقد نظرية الدفعة القوية:

من الطبيعي أنه لا تخلو أي نظرية من انتقادات لأن كل نظرية تحتوي على مؤيدين و معارضين و من جملة الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية مايلي:[80]

1 -تتطلب الدفعة القوية رؤوس أموال ضخمة لإقامة القاعدة الصناعية الضرورية و هي مشكلة بالنسبة للبلدان النامية التي لا تتوفر لديها هذه الموارد.

2 -كما تحتاج الدفعة القوية إلى كوادر كثيرة و متنوعة اقتصادية و إدارية و محاسبية والتي لا تتوفر في مثل هذه البلدان المتخلفة.

3 -أكدت هذه النظرية على تنمية الصناعة دون التأكيد على تنمية الزراعة و التي تعتبر النشاط السائد في مثل هذه البلدان.

4 -إن تطبيق هذه النظرية يزيد من مستوى الطلب على العديد من السلع و المواد و مستلزمات الإنتاج الذي يولد ضغوطا تضخمية في الاقتصاد.

المطلب الثاني: نظرية مراحل النمو (لروستو)(Stages Théory of Growth)

صاحب هذه النظرية **روستو Rostow** حيث تقوم هذه النظرية على الافتراض بأن التنمية الشاملة للمجتمعات تتحقق بناء على خطوات مرحلية و تدريجية. أي أن هناك مراحل محددة يمر فيها أي مجتمع قبل أن يصل إلى مرحلة متقدمة من النمو الاقتصادي و الاجتماعي حيث بين روستو مراحل التنمية كما يلي :[81]

1 -المرحلة التقليدية:

تضم هذه المرحلة مجموعة كبيرة من المجتمعات المتنوعة ابتداء من ثقافات العصر الحجري بفرنسا و حتى وقت الثورة، و يعتقد أن الصفات المشتركة بين هذه المجتمعات هي أكثر أهمية من الاختلافات، و هذه الصفات المشتركة تتضمن التكنولوجيا و علم ما قبل نيوتن، اقتصاد قائم على الزراعة و الحرف الأولية بصورة أساسية، أما متوسط دخل الفرد فيصل إلى درجة الكفاف و يتعذر الادخار،تسوده الأمية، و بناؤه اجتماعي جامد يقوم على القرابة.[82]

---

[79] نفس المرجع ، ص 90 .
[80]- نفس المرجع ، نفس الصفحة.
[81]- نائل عبد الحافظ العوالمة، المرجع السابق، ص 41.
[82]- سهير حامد، المرجع السابق، ص 28.

2 -مرحلة ما قبل الانطلاق:

في هذه المرحلة بدأت التغيرات في كل المؤسسات و غالبا ما تكون المحفز أو المحرك لها خارجيا، ففي الاقتصاد تطورت الزراعة و ازدادت التجارة و الخدمات، و ظهرت بداية الصناعة قبل التعدين و أصبح الاقتصاد أقل اعتمادا على الاكتفاء الذاتي و أقل محلية لأن التجارة ووسائل النقل و الاتصالات اجتماعيا ترتبط هذه العملية بظهور نخبة أو صفوة قادرة و راغبة في إعادة توظيف ثروتها بدلا من تبذيرها.[83]

3 -مرحلة الانطلاق:

و تمثل هذه المرحلة الخط الفاصل في حياة المجتمع حيث يصبح النمو شرطا عاديا ،و إن قوى الحداثة تتصارع مع العادات و المؤسسات و تتميز هذه المرحلة بأنها قصيرة، حيث يرتفع فيها الاستثما ر فوق 10% من الدخل بسبب ارتفاع معدل دخل الفرد. و يتم تمويل مرحلة الانطلاق من قطاع الزراعة و كذلك من ملاّك الأراضي لأغراض الاستثمار في التجارة و الصناعة.[84]

4 -مرحلة النضوج:

و هي الفترة التي يطبق فيها المجتمع التكنولوجيا الحديثة إلى موارده الاقتصادية و تحقق فيها التنمية المستدامة و تستبدل القطاعات الجديد بالقطاعات القديمة مما يحقق تغيرات هيكلية اجتماعية.

5 -مرحلة الاستهلاك الوفير و العالي:

تتميز هذه المرحلة بالجهود الجبارة في معدل الاستثمار و كذا مجالات التكنولوجيا و المجالات العسكرية بهدف الحصول على مراكز عالمية قوية بمختلف أنواع القوة. كما تعتبر هذه المرحلة من أكثر المراحل جدلية و إثارة للنقاش و من هنا تبرز علاقتها و تأثيرها في مجالا سياسات المساعدات الخارجية.[85]

نقد نظرية مراحل النمو لروستو:

قد وجهت العديد من الانتقادات إلى هذه النظرية و من أطراف عديدة نجمل أهمها في ما يلي:[86]

1 – ليس بالضرورة أن تكون الشروط المسبقة للانطلاق قد لا تسبق الانطلاق.

[83]- المرجع السابق ، ص 28
[84]- مدحت قريشي، المرجع السابق، ص 122.
[85]- نايل عبد الحافظ العوالمة، المرجع السابق، ص 41.
[86]- مدحت القريشي، المرجع السابق، ص 113.

2 – و أن هناك صعوبة فائقة لاختبار النظرية كما قال العالم الاقتصادي (Kuznets).

3 –إن الشروط الضرورية للانطلاق لها محدودية .

4 – إن المجتمع التقليدي ليس ضروريا للتنمية، و مثال ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية و كندا،و نيوزيلندا و استراليا ولدت حرة و لم تمر بالمرحلة التقليدية فهذه المرحلة ليست حتمية أحيانا.

المطلب الثالث: نظرية مراكز النمو (Growth Pôles Théory)

صاحب هذه النظرية هو الفرنسي **(فرانسوا بيرو)** و هو السباق في شرح أفكار هذه النظرية و فيما بعد اعتمدها **(هيرشمان)** و طورها و بخصوص ظاهرة التنمية و مراكزها فيوضح **(بيرو)** بأن مراكز النمو تنشا بشكل عام حول صناعة رئيسية محفزة و تتمتع بأسواق تصريف مهمة ينتج عنها توزيع دخول مرتفعة يكون آثار النتائج ايجابية و غالبا ما يكون هذا المركز عبارة عن مدينة مجهزة بالوسائل و الخدمات. و الجدير بالذكر أن اختيار النشاط المحفز يتأثر بعوامل عديدة أهمها الثروات الطبيعية و الأيدي العاملة و حجم الطلب الداخلي و الخارجي.

❖ هناك آثار متعددة لآلية أقطاب النمو و هي كالتالي:

أ. **الآثار الهيكلية:** و يقصد بها الهياكل السكانية إذ ينخفض معدل الوفيات و يرتفع معدل النمو في السكان.كما يظهر عدم التوازن السكاني من جراء هجرة السكان من بعض المنطق التي تتم منها الهجرة باتجاه المراكز المحفزة و كذا شيخوخة السكان في المناطق الزراعية ، هناك عوامل أخرى تعيق عملية التنمية في المناطق المتخلفة مثل عوامل الجهل و البطالة.

ب. **آثار اقتصادية:** حيث أن حجم الاستثمارات المنفذة يؤدي إلى إعادة توزيع الدخول التي تقود إلى زيادة في الطلب ،و منه تتحقق استثمارات جديدة و زيادة في الإنتاج.

المطلب الرابع: نظرية التبعية (Dépendance Théory)

في هذه النظرية نجد مؤلفات ماركس ذات قيمة كبيرة لدراستها في الاقتصاد العالمي و تدني التنمية في العالم الثالث و عرفت مدرسة ماركس في أوقات مختلفة باسم نظرية الاعتماد و نظرية النظم العالمية و نظرية التخلف. غير أنه بفضل استخدام نظرية الاعتماد تحت الإشارة إلى مجموعة الأفكار المتعلقة بالتنمية و التي ظهرت في أمريكا اللاتينية، و على أي حال هناك العديد من الكتاب الذين يمكن إدراجهم ضمن قائمة المنظرين لهذه النظرية مثل (سمير أمين، أمين باران، إيما نوبيل، و الرشتاين، سانتوس، فردس، فرانك).

فلقد ركز "سمير أمين "على النظام الاقتصادي حيث قسمه إلى نوعين أنظمة متقدمة أطلق عليها المركز و أنظمة تابعة (هامشية). أما "فرانك" فقد بلور بعض الفرضيات لهذه النظرية تتمثل في:[87]

1. أن تنمية التوابع محددة بسبب بسيط هو أنها توابع. فالتنمية بموازات خطوط المركز ليست ممكنة للتوابع التي لها موقع ثانوي في النظام.
2. إن التوابع يمكن أن تنمو و تتطور فقط عندما تضعف علاقتها مع المركز، فالعزلة سواء كانت جغرافيا أو اقتصاديا ليست سيئة بل بالعكس فإنها شيء جيد لأنها تمنع تبعية أي قطر و تسمح له بالتنمية الذاتية.

و يؤكد(Santos) بأن كل شكل من أشكال التبعية قد أخضع سيطرته على الهيكل الداخلي لبلدان الأطراف، و هذا قد أصبح جزءا من علاقات التنمية التي أعاقت التنمية.[88]

و تعود نظرية التبادل غير المتكافئ إلى " EMANUEL" الذي يؤكد بان التبادل غير المتكافئ بين من هو غني و من هو فقير لأن المرتبات هي أدنى في البلدان الفقيرة و أن عدم المساواة في الأجور هي و حدها سبب عدم التكافؤ في التبادل[89]

و هكذا فإن نظرية التبعية تؤكد على الأسباب الخارجية للتخلف أكثر من الأسباب الداخلية لدى دول الأطراف.

نقد نظرية التبعية :

يمكن تشخيص الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية وعرضها كما يلي:[90]

1 –أن فرانك أنفق الكثير من الوقت في قياس التخلف بلغة التبادل ونقل الفائض من التوابع إلى مراكز الدولة وهذا ما أدى إلى النقاد الإدعاء بأن نقطة الضعف الأساسية لدى فرانك هي فشله في دراسة الطريقة التي يتم بها استخراجها الفائض بواسطة الإنتاج السائد في المجتمعات.

2 –أشار "لاكلو" إلى أن استغلال الفائض من قبل بلد قوي يتمتع بتفوق تجاري على بلد آخر ليست سمة مميزة للنظام الاقتصادي الرأسمالي ، كما يدعي " لاكلو" في أن المشكلة الرئيسية هي معرفة كيفية إنتاج هذا الفائض و معرفة مدى وجود أية سمة خاصة بالنظام الإنتاجي الذي يقيد التنمية.

[87]- سهير حامد، المرجع السابق، ص 37.
[88]- مدحت القريشي، المرجع السابق، ص 115.
[89] مدحت القريشي، المرجع السابق، ص 116.
[90]– سهير حامد،المرجع السابق، ص38.

المطلب الخامس: معوقات التنمية

أولا: العيوب: تجدر الإشارة إلى أن خصائص البلدان المتخلفة اقتصاديا هي بمثابة عقبات في طريق التنمية والتي تعرقل اقتصاد هذه الدول و تنميته وسوف نقسم هذه العقبات إلى ما يلي [91]:

1-العقبات الاقتصادية:

أ-حلقة الفقر المفرغة: صاحب هذه الفكرة الاقتصادي (nurkes) والذي يؤكد بأن الحلقة المفرغة للفقر تعمل على بقاء المستوى منخفض للتنمية في البلدان النامية.

وأن حلقات الفقرة تعمل من جانب الطلب (ضعف الحافز على الاستثمار) ومن جانب العرض (قصور المدخرات).

ب- محدودية السوق: إن العلاقة بين محدودية السوق والتخلف الاقتصادي تستند على فكرة أن وفورات الحجم في الصناعة مظهر رئيسي في التنمية الاقتصادية وبالتالي فإن محدودية حجم السوق في العديد من البلدان النامية يعتبر عقبة في طريق التصنيع والتنمية الاقتصادية وفي بعض الحالات الناذرة يمثل السوق سببا رئيسيا لتعثر عملية التنمية.

ج- الازدواجية الاقتصادية: فهي تؤثر سلبا على عملية التنمية وتعيقها لأن القطاع المتقدم (وهو عادة ما يكون قطاع استخراجي أو زراعي) يكون أشبه بجزيرة أجنبية بالنسبة لباقي أجزاء الاقتصاد الوطني ولهذا فإن الازدواجية تتميز بالاختلاف بين العادات الاجتماعية في مابين قطاع الكفاف و قطاع التبادل.

د- محدودية الموارد البشرية: يعتبر نقص الموارد البشرية وعدم ملائمتها عائقا أما التنمية في الدول النامية ويظهر ذلك في الندرة في المهارات المهنية وقلة توسيع وتنويع الإنتاج إضافة إلى القيم والعادات البالية والمؤسسات التقليدية الضعيفة.

2- العقبات الاجتماعية:

أ-التنظيم: (التنظيم): هو الأسلوب الذي يتبعه المنظم ليحصل على اكتشافات فنية و طرق جديدة للإدارة و يطبقها بشكل عملي في مصنعه وعمله.و البلدان النامية بطبيعة الحال تفتقر إلى المنظم (الريادي) بسبب عدم اليقين وتخلف التكنولوجيا وشح المهارات وكدا ضعف الهياكل الإرتكازية، وهذا ما يشكل عائقا أمام عملية التنمية.

ب-دوافع التنمية: إن توفر الدوافع أمر ضروري لتحقيق أهداف التنمية لأنها هي التي تدفع الإنسان للعمل لتحقيق هذه الأهداف، ولهذا فإن توفر الدوافع أمر حاسم في عملية التنمية في البلدان النامية.

[91] مدحت القريشي،المرجع السابق,152 ،153 ، 155 .

3-**العقبات الحكومية:**

أ-**الاستقرار السياسي:** إذا كان عدم الاستقرار السياسي هو السائد فإن النتيجة العامة هي انعدام الاستثمار في الاقتصاد المحلي وتوجه الثروات الشخصية إلى البنوك الأجنبية.

ب-الاستقلال السياسي : إن وجود الاستقلال السياسي في البلاد يمكنه من رسم السياسات الاقتصادية الملائمة لمصلحته وفي خلاف ذلك فإن رسم السياسات الاقتصادية يكون لغير صالح البلد وبالتالي يكون انعدام الاستقلال عطب في مسار التنمية.

ج-الدعم الحكومي للتنمية : تحقيق التنمية في البلدان النامية يتطلب استعدادا ورغبة من طرف الحكومة في اتخاذ القرارات المطلوبة للتنمية لأن عكس ذلك سوف يؤدي إلى تراجع في التنمية ومثال ذلك عندما أقدمت كل من غانا وبيرو على تخفيض قيمة العملة في عامي 1971و 1968فإن هاتين الحكومتين قد سقطا فورا.

ثانيا: المزايا: أما بالنسبة لمزايا التنمية فهي تكمن في الأهداف التي تحققها على جميع القطاعات ومن مظاهر ذلك تطور الصناعة في البلاد وتقدمها التكنولوجي إحداث تحولات في جميع نواحي الحياة الاجتماعية و الثقافية و النفسية ورفع مستوى المعيشة ويكمن العنصر الوحيد الهادف للتمنية في عملية تحويل المجتمع من العلاقات التقليدية وطرق التفكير التقليدية وطرق الإنتاج التقليدية إلى طرق أكثر حداثة مثل تحسين مستويات الحياة كالصحة والتعليم وتخفيف الفقر و إضطراد التنمية.[92]

[92]- مدحت القريشي ،المرجع السابق، ص 130.

جوانب اقتصادية ومادية ومعنوية

جوانب اجتماعية

البيئة:جوانب ومستويات وتفاعلات

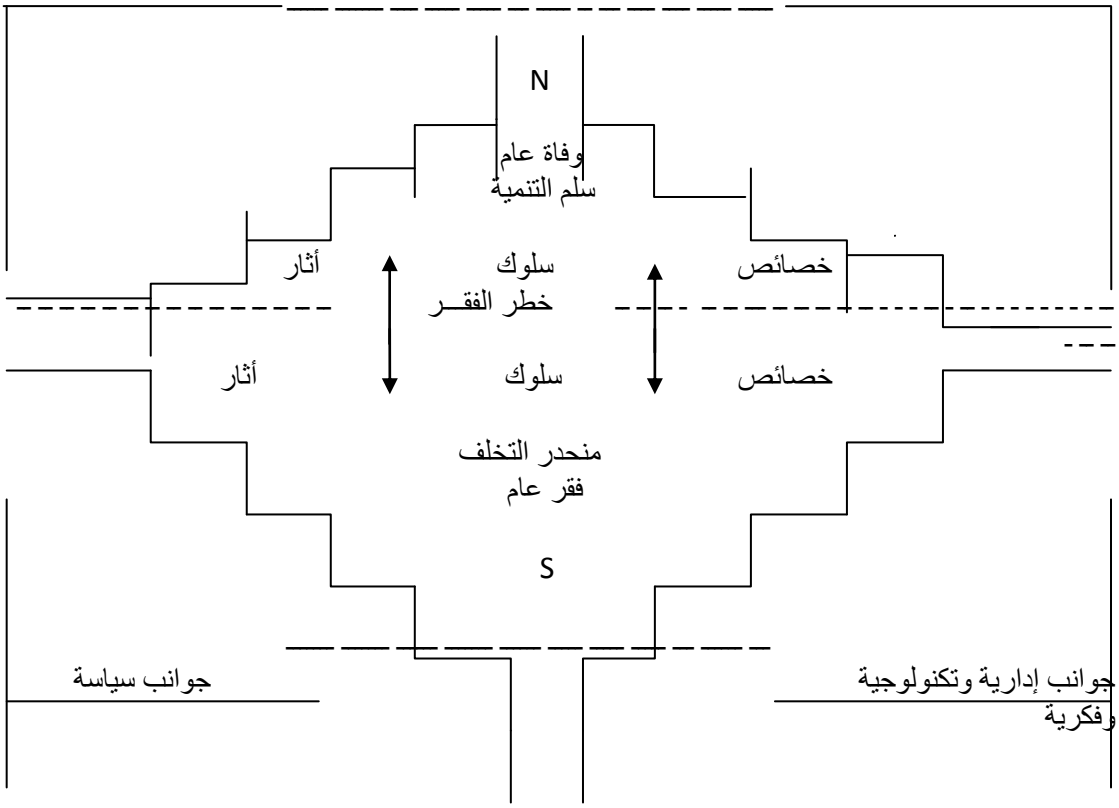

الشكل :يبين نموذج نظامي لظاهرة التنمية

الخلاصة والاستنتاجات:

نستخلص من خلال ما سبق أن التنمية هي عملية مقصودة ومخططة تهدف إلى الوصول إلى عدة غايات و أهمها تعيير البنيان الهيكلي للمجتمع بأبعاده المختلفة وذلك من أجل توفير الحياة الكريمة لأفراد هذا المجتمع فهي ليست ظاهرة اقتصادية فحسب بل حي تتضمن أبعادا عديدة قد تكون اجتماعية، إدارية، سياسية، ثقافية، ولكي تتحقق هذه الأخيرة يجب على الدول أن تتبع سياسات و أنماطا مخططة استراتجيا. وعليه فقد وجدت العديد من الاتجاهات النظرية في مجال التنمية كون هذا المفهوم أصبح غاية جميع الدول النامية فتعددت الآراء وتضاربت حول الباحثين من أجل سد فجوات و عراقيل التنمية بغية وصول الدول المتخلفة و الدول السائرة في طريق النمو إلى مستوى التصنيع والتقدم.

الإطار التطبيقي

تمهيد :

بعد التطرق إلى ماهية الإدارة المحلية والتنمية نظريا في الإطار النظري كان لابد من تجسيدها على أرض الواقع ، ومن خلال هذا كان إلزاما علينا التعرض لواقع الإدارة المحلية عمليا لذا اخترنا " بلدية النزلة " بتقرت ولاية ورقلة (الجزائر) كنموذج بغية التعرف والاستطلاع على مدى تطابق الجانب النظري مع الجانب التطبيقي .

المبحث الأول : ماهية مكان التربص

المطلب الأول : تعريف بلدية النزلة

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي لبلدية النزلة .

المطلب الثالث : مصالح بلدية النزلة

المطلب الرابع : خدمات بلدية النزلة

المطلب الخامس : دور بلدية النزلة

المبحث الثاني :الإطار المنهجي للدراسة التطبيقية

المبحث الثالث : عرض وتفسير جداول الاستبيان .

المبحث الأول : ماهية مكان التربص

من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى تقديم مجتمع الدراسة الذي تمت فيه الدراسة الميدانية المتمثلة في بلدية النزلة متعرضين إلى تعريف بلدية النزلة والهيكل التنظيمي وأهم المكاتب المتكونة منها والخدمات التي تقدمها ودورها .

المطلب الأول : تعريف بلدية النزلة

تعتبر بلدية النزلة من البلديات المهمة في مدينة تقرت نظرا لموقعها الهام والمميز دون غيرها حيث تتوسط عدة بلديات مجاورة (تقرت – تبسبست – تماسين) إذ أنها تحتل المرتبة الثانية بعد بلدية ورقلة مقر الولاية وهي تابعة إداريا لدائرة تقرت والارتقاء.[93]

انبثقت بلدية النزلة إثر أخر تقسيم إداري عرفته الجزائر في أكتوبر 1984 حسب **القانون رقم 84 /09 المؤرخ في 04 فيفري 1984** المتضمن التنظيم الإقليمي للبلاد .

– موقعها : تقع بلدية النزلة شمال ولاية ورقلة ، حدودها كالأتي :

الشمال : بلديتي تقرت وتبسبست

الجنوب : دائرة تماسين

الشرق : بلدية النقر (دائرة الطيبات)

الغرب : بلدية العالية

ولها فرعين (فرع عين الصحراء وسيدي مهدي)

مسلحتها : **132.15 كلم2**

– يصل عدد سكانها إلى حوالي 52 ألف نسمة .

[93] -.مقابلة مع السيد: لزهر وقاد ، عون إداري المصلحة التقنية ، لبلدية النزلة، يوم 02 ماي 2013 ، على الساعة : 14:30 .

الهيكل التنظيمي لبلدية النزلة

المصدر : مصلحة المستخدمين

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي لبلدية النزلة .

ينقسم الهيكل التنظيمي لبلدية النزلة إلى قسمين :

أولا : المصالح الإدارية : تحتوي على ثلاثة مصالح وهي :

- الكتابة العامة
- التنظيم والتنشيط والشؤون الاجتماعية والثقافية
- الإدارة والشؤون الاقتصادية

ثانيا : المصالح التقنية : تحتوي على مصلحة واحدة وهي :

- المصلحة التقنية .

التنظيم على مستوى البلدية : تحتوي إدارة البلدية على منصب الأمين العام وأربعة مصالح كما لاحظنا سابقا .

* **مصلحة الكتابة العامة** : يرأسها رئيس،مصلحة تتكون من :

. رئيس مكتب كتابة الأمين العام .

. رئيس مكتب محول الهاتف

. رئيس مكتب الطباعة

. رئيس مكتب الارشيف

. رئيس مكتب المخزن

* **مصلحة الإدارة والشؤون الاقتصادية** : يرأسها رئيس مصلحة ،تتكون من :

. رئيس مكتب المالية .

. رئيس مكتب الصفقات.

. رئيس مكتب المحاسبة .

. رئيس مكتب المستخدمين .

. رئيس مكتب تسيير الممتلكات.

* **مصلحة التنظيم والشؤون الاجتماعية** : يرأسها رئيس المصلحة ، وتتكون من :

. رئيس مكتب الشبكة الاجتماعية .

. رئيس مكتب التمهين و التشغيل .

. رئيس مكتب الشؤون الاجتماعية .

. رئيس.مكتب التنظيم والشؤون والمنازعات .

. رئيس مكتب الإحصاء والانتخابات .

. رئيس مكتب الحالة المدنية .

. رئيس مكتب الفلاحة .

. رئيس مكتب الوقاية .

. رئيس مكتب العقود الإدارية .

* **المصلحة التقنية** : يرأسها رئيس مصلحة ، تتكون من :

. رئيس مكتب العمران .

. رئيس مكتب الطرق والشبكات .

. رئيس مكتب الأشغال الجديدة .

. رئيس مكتب وكالة الأشغال والحظيرة .

المطلب الثالث : مصالح بلدية النزلة

تحتوي بلدية النزلة على أربع (04) مصالح وكل منها تتفرع الى مكاتب وفروع.[94]

❖ **مصلحة الكتابة العامة :** تعتبر مصلحة الكتابة العامة الركيزة الأساسية في تنظيم وتسيير شؤون البلدية نظرا لاتصال رئيس المجلس الشعبي البلدي من جهة والإدارة وبقية المصالح من جهة أخرى .

مهامها :

- القيام بالتنسيق بين مختلف المصالح التابعة لها .
- تعمل على تنظيم وتنشيط أعمال هذه المصلحة
- التسجيل وفرز وتحويل البريد الصادر والوارد.
- كتابة جلسات استقبال رئيس المجلس الشعبي البلدي .
- تولي العلاقات مع وسائل الاعلام والجهات الرسمية .

1- الامانة العامة : وتحتوي على :

- **الامين العام** : الذي يعتبر بمثابة الجهاز العصبي في ادارة أعمال البلدية وتحت اشراف سلطة الرئيس في تسيير مهامه كونه متطلع على جميع القوانين المتعلقة بالبلدية .

مهامه :

الاشراف والتنسيق والتنظيم ومراقبة المصالح الموجودة بالبلدية .

يعتبر المسؤول المباشر على المستخدمين .

– كاتبة الامين العام : وهي الاخرى تعتبر مهمة فيتم فيها معالجة البريد وتسجيله وتوزيعه .

[94] ـ مقابلة مع السيد : سعيد عون , رئيس مصلحة الكتابة العامة ، بلدية النزلة , يوم 13 فيفري2013- , على الساعة 14:00.

2 – مكتب محول الهاتف : يقوم هذا المكتب باستقبال كل المكالمات الهاتفية وتحويلها للمكتب المراد الاتصال به .

3– مكتب الطباعة : يقوم هذا المكتب بطبع الوثائق التي يمكن طباعتها على المستوى المحلي .

4– مكتب الارشيف : يقوم هذا المكتب بتنظيم وتصنيف كل الأرشيف حتى يتم العودة اليه عند الضرورة .

5– المخزن : ويتم من خلاله جلب كل مستحقات البلدية مثل الأوراق والأقلام .....الخ

❖ **المصلحة الإدارية والشؤون الاقتصادية :**

حيث تسهر على دراسة المشاريع التي تقوم بها البلدية وهي ذات أهمية بالغة و جدُ فعالة وتتدرج ضمن هذه المصلحة المكاتب التالية:[95]

1 – مكتب المالية : وتكمن مهمته في إعداد الميزانية والحساب الإداري وضبط جميع الوثائق المالية ومراقبتها قبل إرسالها الى القابض البلدي .

2 – مكتب المحاسبة : تكمن مهمته في تسيير الامور المالية والخاصة بالأجور بمعنى تسديد أجور ورواتب العمال .

- تسديد رواتب العمال والخصومات المالية كما يقوم بدراسة وتحديد الفواتير .
- **3 – مكتب الصفقات : تتمثل في :**
- ترتيب المشاريع التي أنجزت والتي في طور الانجاز .
- ملأ جدول الوضعية المالية والمادية لمشاريع التجهيز والاستثمارات العمومية الممولة من ميزانية البلدية .
- تسجيل كافة المشاريع التي قام بها المكتب والتي سيقوم بها ....الخ.

4 – مكتب تسيير الممتلكات : وهو الركيزة الاساسية للبلدية لكونه يجيب ارادات هامة لهذا الاخيرة لسد نفقاتها كما يقوم بالمهام التالية :

المحافظة على جميع ممتلكات البلدية .

صيانة جل الممتلكات التي تحت تصرف البلدية.

5 – مكتب المستخدمين : وهذا الاخير له أهمية كبيرة من حيث علاقته المباشرة مع الموظفين وتتمثل مهامه فيما يلي :

---

[95] ـ مقابلة مع السيد : عبد الحميد غول ، رئيس مصلحة الإدارة والشؤون الاقتصادية ، بلدية النزلة , يوم 17 فيفري2013على الساعة 14:30.

تسيير شؤون وقضايا الموظفين العاملين بالبلدية.

الإشراف على عطل الموظفين السنوية .

❖ **مصلحة التنظيم والشؤون الاجتماعية:** وتتكون هذه المصلحة من المكاتب التالية :

1 -مكتب الشبكة الاجتماعية : يقوم هذا المكتب بـ :[96]

-إعطاء كبار السن , المعوقين ,المكفوفين , لمنحهم منحة كل شهر .

- توزيع الصدقة على الفقراء والمحتاجين بالتنسيق مع الهلال الاحمر .

2 – مكتب التمهين والتشغيل : وله الاعمال التالية :

- تشغيل الشباب العاطل عن العمل والبالغ 18 سنة .

- التكفل بالمتمهنين الشباب عبر تراب البلدية.

3 – مكتب الشؤون الاجتماعية :

- ويتمثل في المصادقة على الوثائق أي اعطاء الصفة الشرعية للوثيقة من عقود بيع وتصريحات شرفية وصور طبق الاصل ...الخ .

4 – مكتب التنظيم والشؤون العامة والمنازعات : ويعتبر هذا المكتب الاهم في البلدية حيث:

- يتكفل بمختلف القضايا المطروحة أمام المحكمة .

- يعمل بالتنسيق مع جميع مصالح البلدية والمنسق بين مختلف مكاتب المصلحة .

5 – مكتب الحالة المدنية : ويتمثل أعماله في :

- استخراج شهادات الميلاد, الزواج , الطلاق , الوفاة ...الخ .

- إعداد الإحصائيات الشهرية المتعلقة بالحالة المدنية في شكل جدول وإرسالها الى الجهات المعنية .

6 – مكتب الإحصاء والانتخابات :

أ – مكتب الاحصاء : يقوم بالأعمال التالية :

-احصاء السكان والسكنات شهريا .

- شطب متوفين والمغادرين تراب البلدية .

ب – مكتب الانتخابات:

[96] - مقابلة مع السيد : مولدي برهي , رئيس مصلحة التنظيم والشؤون الاجتماعية، بلدية النزلة , يوم 12 فيفري2013- , على الساعة 09:00.

– يتولى هذا المكتب المراجعة السنوية لقوائم الانتخابية فتفتح المراجعة في شهر اكتوبر تسوي فيها عملية التسجيل والشطب والتغيير .

– التسجيل من بلغ السن القانوني وهو 18 سنة ويقيم في البلدية .

7 – مكتب الفلاحة : ويقوم بالأعمال التالية :

–دراسة الملفات المتعلقة بالأراضي الصالحة للزراعة .

– دراسة الملفات المتعلقة بطلبات الأراضي الزراعية لاستصلاحها .

– دراسة الإحصائيات الفلاحية .

8– مكتب الوقاية: يتولى الأعمال التالية :

– نظافة المحيط والطرقات وجمع القمامة وصيانة قنوات صرف المياه القدرة.

– حملات التوعية المختلفة للتعريف بالأمراض المنتقلة عن طريق المياه والحشرات الضارة..الخ.

9– مكتب العقود الإدارية :

– إصدار العقود الإدارية للمستفيدين من قطعة ارض التجزئة العقارية .

– نشر إعلانات الحيازة المبعوثة من بلديات أخرى .

❖ **المصلحة التقنية :**

تعد هذه المصلحة من هم المصالح في البلدية لما لها من خدمات ونشاطات ضرورية و أساسية حيث تعمد على تسيير كل الأعمال التقنية التي تخص كامل التراب البلدي وتتكون من المكاتب التالية[97] :

1– **مكتب العمران** : وهو المكتب الاكثر استقبالا واحتكاكا بالمواطنين حيث يقوم بالمهام التالية:

1– تسليم رخص البناء والتهديم والتجزئة .

2– متابعة تطور النسيج العمراني من السكنات ومختلف المرافق .

2– مكتب الطرق والشبكات: ويقوم بالمهام التالية:

متابعة انجاز شبكات المياه الصالحة للشرب .

[97] ـ مقابلة مع السيد : عز الدين جابو ربي , رئيس مصلحة التقنية، بلدية النزلة , يوم 17 فيفري2013- , على الساعة 10:00.

متابعة وصيانة شبكات المياه الصالحة للشرب والمياه العفنة وذلك عند حدوث عطل أو خلل بها ...الخ.

3- مكتب الأشغال الجديدة : ويقوم بالأعمال التالية :

-متابعة المشاريع التنموية الخاصة بالبلدية .

- تعبيد الطرقات والإشراف على المقاولين .

- مراقبة ما يحدث على الطريق العام من مخلفات وبناءات غير شرعية .

- 4 - مكتب وكالة الأشغال والحظيرة :

أ – وكالة الأشغال: وهي مجموعة من الورشات في مختلف الأشغال :

-البناء : وتموين في أشغال الترميم والبناءات البسيطة .

-أشغال تصليح أنابيب المياه.

-النجارة : تقوم بترميم الأبواب .

-الكهرباء.

- الطلاء.

ب – الحظيرة : وهي المكان الذي يوضع فيه السيارات والحافلات , حورات الشاحنات التابعة للبلدية , وكذا مخزون قطع الغيار .

المطلب الرابع : خدمات بلدية النزلة

تقدم البلدية عدة خدمات منها : [98]

- يشارك المجلس الشعبي البلدي في إجراءات إعداد عمليات تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة وتنفيذها طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما .

- تساهم البلدية في حماية التربة والموارد المائية وتسهر على الاستغلال الأفضل لهما .

- توفر البلدية في مجال السكن الشروط التحفيزية للترقية العقارية .

- إنجاز وتسيير المطاعم المدرسية والسهر على ضمان توفير وسائل نقل التلاميذ .

- إنجاز مؤسسات التعليم الابتدائي وغيرها وضمان صيانتها .

المطلب الخامس : دور بلدية النزلة

يتمثل دور البلدية في صيانة طرقات البلدية وحماية ممتلكات المواطنين وتشجيع وترقية الحركة الجمعوية في ميادين الشباب الثقافية والرياضة والتسلية و النظافة والصحة ومساعدة

[98] -.مقابلة مع السيد : نور الدين عرعار، أمين العام ، بلدية النزلة ، يوم 18 فيفري 2013 ، على الساعة 10:30:.

الفئات الاجتماعية المحرومة ، لاسيما منها ذوي الاحتياجات الخاصة ، وكذلك تشجيع عمليات التمهين واستحداث مناصب الشغل. [99]

المبحث الثاني :الإطار المنهجي للدراسة التطبيقية

1. منهج دراسة الحالة

بما أننا في هذه الدراسة نحاول التعرف على دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية في الجزائر وتسليط الضوء على المكانة التى تتولاها الإدارة المحلية في التنمية ،وعليه استخدمنا المنهج الإحصائي وهو المنهج الملائم لهذه الدراسة.

أ. المنهج الإحصائي : يعتمد هذا المنهج على جمع وتنسيق المعلومات المكثفة من أنواع مختلفة ومصادر متعددة ويوضح العلاقة بينهما . ويبدأ الباحث السياسي بتجميع الحقائق والمعلومات التي ثم يقوم بجدولتها ووضعها في الرسوم البيانية ، وتستخدم هذه الطريقة في الموضوعات المتعلقة بالرأي العام والانتخابات والتصويت وفي قياس الأوضاع السياسية لتبيان مدى استقرار النظام السياسي .

ويقوم هذا المنهج على جمع الحقائق والمعلومات السياسية التي يمكن حسابها وقياسها واستخلاص النتائج منها.[100]

لقد اعتمدنا على هذا المنهج الإحصائي في قراءة استمارة الاستبيان ، وذلك بعد تفريغ الإجابات في الجدول والحساب مجموع تكرار كل بديل من بدائل بنود الاستبيان ، وبعد الحصول على مجموعة التكرارات تم حساب النسبة المؤية لكل تكرار بديل وكانت عملية حساب النسبة المئوية كالتالي :

$$\text{النسبة المئوية} = \frac{\text{عدد التكرارات} \times 100}{\text{عدد العينة}}$$

حيث تحصلنا في الأخير على النسب المئوية ثم على أساسها حللنا وفسرنا جميع بنود الاستمارة.

2. أدوات جمع البيانات :

أ . **الملاحظة:** فهي تعتبر إحدى التقنيات المستخدمة في البحوث الميدانية وأسلوب العمل

---

[99] -. مقابلة مع السيد: سعيد عون ، رئيس مصلحة مكتابة العامة ، بلدية النزلة ، 15 فيفري2013 ، على الساعة : 14:15 .

[100] -. محمد سليمان الدجاني ومندر سليمان الجاني ، **منهجية البحث العلمي في علم السياسة**. دار الزهران،عمان ، 2008، ص 83 .

والممارسة ، كما أنها تمتاز بالمعاينة المباشرة للموضوع والاعتماد على الجوانب الملموسة له [101]

لقد استعملنا الأداة في جميع مراحل الدراسة فمن خلالها تعرفنا على أفراد مجتمع الدراسة وكيفية سير عملها في استنادنا عليها في تحليل وتفسير بيانات جداول الاستبيان .

ب . الاستبيان : تعتبر الاستمارة من الوسائل التي تستخدم في جمع البيانات أكثر من البحوث وهي عبارة عن مجوعة من الأسئلة المكتوبة التي تعد بصفة مقصودة أو ظاهرة معينة.[102]

المقابلة : هي محادثة موجهة يقوم بها فرد مع أخر، أو مع آخرين بهدف الحصول على المعلومات اللازمة للاستخدام في البحث العلمي ، أو في التوجيه ، والتشخيص والعلاج أو من أجل معرفة حقيقة أمر محدد ، وجوهر المحادثة السؤال و الجواب.[103] .

وقد احتوت الاستمارة على عدد إجمالي من الأسئلة قدر بـ : 19 سؤال حيث كانت جميع الأسئلة في شكل الإجابة ثنائية وتضمنت (نعم / لا) بخلاف السؤال التاسع (9) الذي كان في شكل الإجابة ثلاثية تضمنت (جيدة ، حسنة ، رديئة) .

ومن أجل إنجاز هذه الاستمارة على فرضيات الدراسة بإضافة إلى بعض النماذج المختارة من الدراسات السابقة ، حيث تم توزيع هذه الاستمارة على عينة من أفراد المجتمع الدراسة وقد قسمت الاستمارة محورين :

المحور الأول : تضمن خصائص العينة .

المحور الثاني : الأسئلة التي تضمنتها الاستمارة .

إذ حكمت هذه الإستمارة من قبل ثلاثة أساتذة من قسم علوم سياسية ، أستاذين في التخصص وأستاذ في تخصص منهجية البحث العلمي حيث كانت الموافقة ثلاثية من الأساتذة .

---

[101] -. محمد عبيدات ، **منهجية البحث العلمي (قواع ومراحل وتطبيقات)**. ط2 ، دار وائل ،عمان، 1990، ص143.

[102] - فضيل دليو ،علي غربي وآخرون ، **أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية** . دار البعث ، قسنطينة ، 1999، ص192.

[103] -. صلاح الدين شروخ ، **منهجية البحث العلمي للجامعيين** . دار العلوم ، عنابة ، 2003، ص 37.

3 . مجتمع الدراسة :

لقد تمت الدراسة التطبيقية على مستوى بلدية النزلة . بتقرت . ويبلغ عدد سكانها 52 ألف نسمة وعليه قدرت نسبة العينة المدروسة بـ : 100 من مجتمع الدراسة ،حيث وزعت 100 استمارة استبيان على مجموعة من مواطني البلدية باختلاف مستوياتهم .

العينة : هي اختيار جزء صغير من وحدات مجتمع البحث ، اختيار عشوائيا ومنظمنا .

فالعينة تختار بطريقتين إما عشوائية أو منظمة ، فالباحث يلجأ إلى الطريقة العشوائية لاجتناب التحيز ، خاصة إذا كان مجتمع البحث كبير .

ونظراً لعدم قدرتنا على التحكم في مستويات مواطني البلدية ولكي تكون العينة معبرة قمنا باختيار عينة من عدد المواطنين معتمدين في ذلك طريقة العينة العشوائية وذلك لكبر حجم مجتمع الدراسة . 1

المبحث الثالث : عرض وتفسير جداول الاستبيان .

المحور الأول : خصائص العينة

لقد تضمن هذا المحور دراسة خصائص العينة إذ تضمن ثلاثة أسئلة كالتالي :

1 . الجنس : كانت عدد التكرارات المتعلقة بالإناث : 40 تكرار ، أما عدد التكرارات المتعلقة بالذكور قدرت بـ : 60 تكرار .

وعليه كانت النسبة المئوية للإناث : 40 ×100 ÷ 100 = 40 %

أما النسبة المئوية للذكور : 60 × 100 ÷ 100 = 60 %

ويتضح من خلال هذه النسب المئوية أن نسبة أفراد العينة من الذكور أكبر من نسبة أفراد العينة من الإناث .

وما نلاحظه أن الرجل أصبح أكثر اهتمام للإدارة المحلية ، وهذا ما تعبر عنه النسب المئوية للذكور ، مما يدل أن الرجل أكثر ميولا للسعي في تحقيق التنمية .

2 . المستوى التعليمي : حيث صنف هذا الأخير إلى ثلاثة مستويات تمثلت في (متوسط . ثانوي . جامعي)

وكان عدد تكرارات المتوسط 23 تكرار ، بحيث قدرت عدد تكرارات الثانوي بـ : 43 تكرار أما على المستوى الجامعي بلغ عدد تكرارهم 34 تكرار .

كانت النسبة المئوية لمستوى المتوسط كالأتي :

23 × 100 ÷ 100 = 23 %

كانت النسبة المئوية لمستوى الثانوي كالأتي :

43 × 100 ÷ 100 = 43 %

كانت النسبة المئوية لمستوى الجامعي كالأتي :

34= 100 ÷ 100 × 34

ونلاحظ من خلال هذه النسب أن مستوى الثانوي أعلى نسبة من مجمل أفراد العينة مقارنة بالمستويات الأخرى .

ويتضح أن بلدية النزلة تخدم المواطنين بمختلف مستوياتهم .

3 . السـن : وقد قسمت أفراد العينة إلى أربع فئات على النحو التالي :

عدد تكرار الفئة من 10 إلى 15 سنة 23 تكرار .

عدد تكرار الفئة من 16 إلى 21 سنة 43 تكرار .

عدد تكرار الفئة من 22 فأكثر 34 تكرار .

وقدرت النسبة المئوية لكل فئة كالأتي :

(من 10 إلى 15 سنة) : 23 × 100 ÷ 100 = 23 %

(من 16 إلى 22 سنة) : 43 × 100 ÷100 = 43 %

(من 22 سنة فما فوق) : 34 × 100 ÷ 100 = 34 %

المحور الثاني : الأسئلة التي تضمنتها الاستمارة .

الجدول رقم (01) : يبين توزيع أفراد العينة على حسب إطلاعهم على مايحدث داخل البلدية

البديل	التكرار	النسبة %
نعم	35	%35
لا	65	%65
المجموع	100	و100%

ويتبين من خلال الجدول أن نسبة أفراد العينة الذين ليس لهم إطلاع على ما يحدث داخل البلدية قدرت نسبتهم بـ :65%، بينما الذين لهم إطلاع بما يحدث داخل البلدية قدرت نسبتهم بـ :35%.

وبناءاً على هذه النسب يتضح لنا عدم معرفة المواطنين بما هو واقع داخل البلدية، ومن أدلة ذلك:

1 . غياب الدور الفاعل للمواطنين في المشاركة في نشاطات البلدية .

2. عدم قيام البلدية بتظاهرات تبرز مختلف نشاطاتها (الأبواب المفتوحة والحملات التحسيسية)

.الجدول رقم(02) :يبين توزيع أفراد العينة حسب سهولة استخراج الوثائق من البلدية .

البديل	التكرار	النسبة %
نعم	88	%88
لا	12	%12
المجموع	100	%100

ويتبين من خلال الجدول أن العينة المتحصلة على أكبر نسبة المجيبة بنعم بـ : 88% ، أما الفئة التي أجابت بـ :لا تقدر نسبتهم بـ : 12% ونلاحظ أن الفئة التي أجابت بنعم تجد سهولة في استخراج الوثائق مما يدل على أن البلدية قائمة بمهامها إدارية على أكمل وجه خاصة من ناحية استخراج الوثائق ، كذلك اهتمام البلدية بتلبية حاجيات المواطن وإرضائه

الجدول رقم (03) : يبن توزيع أفراد العينة حسب قيام البلدية بنظافة المحيط .

البديل	التكرار	النسبة %
نعم	53	% 53
لا	47	% 47
المجموع	100	% 100

يتبين من خلال هذا الجدول أن أغلبية أفراد العينة يؤكدون على قيام البلدية بنظافة المحيط وكانت نسبتهم 53 % ، والنسبة التي تنفي ذلك قدرت بـ : 47 % .

ويتضح من النسب أن اهتمام البلدية بنظافة المحيط بشكل بارز وما يدل على ذلك :

. أنه أهم دور بالنسبة للبلدية .

. وعي البلدية بمخاطر التلوث وما ينجر عنها من مساوي للبيئة .

. حفاظ البلدية على المحيط والسهر على حمايته .

الجدول رقم (04) : يبين توزيع أفراد العينة حسب قيام البلدية بدعم السكن والفلاحة .

البديل	التكرار	النسبة %
نعم	47	% 47
لا	53	% 53
المجموع	100	% 100

يتبين من خلال هذا الجدول أن نسبة أفراد العينة التي نفت قيام البلدية بدعم السكن والفلاحة قدرت نسبتهم بـ :53 % وكانت نسبة الذين أجابوا بنعم قدرت بـ : 47 % نظراً لـ :

. اهتمام البلدية بدعم السكن والفلاحة وهذا راجع لتحسين مستوى المواطنين .

. قلة من المواطنين من يعترفون بقيام البلدية بدعم السكن والفلاحة .

وهذا راجع إلى توزيع السكن والفلاحة لمن كان بحاجة ماسة إليه حسب المناطق .

الجدول رقم (05) : يبن توزيع أفراد العينة حسب موافقتهم بأن البلدية تقدم إعانات للمواطنين .

البديل	التكرار	النسبة %
نعم	37	% 37
لا	63	% 63
المجموع	100	% 100

يتبين لنا من خلال هذا الجدول أن نسبة العينة التي نفت قيام البلدية بتقديم الإعنات قدرت بـ : 63 % ، ونسبة الذين أجابوا بنعم قدرت بـ : 37 % نظراً لـ :

. أن الإعانات تقدم لذوي الحاجة فقط .

. ارتفاع عدد المعوزين ذوي الاحتياجات الخاصة من المواطنين أدى لعدم قدرة البلدية لإرضاء الجميع .

الجدول رقم (06) : يبين توزيع أفراد العينة حسب موافقتهم ورفضهم على أن البلدية توفر الإنارة العمومية .

البديل	التكرار	النسبة %
نعم	25	% 25
لا	75	% 75
المجموع	100	% 100

يتبين من خلال الجدول أن نسبة أفراد العينة الذين يرفضون بأن البلدية لن توفر الإنارة العمومية في الأحياء تقدر بـ : 75 % ونسبة الذين أجابوا بنعم قدرت بـ 25 % نظراً وهذا راجع إلى :

. أن البلدية توفر الإنارة العمومية إلا في المناطق العمومية وإهمال ذلك في المناطق الأخرى

. غياب الجهة المخصصة في البلدية للقيام بمهام صيانة الإنارة العمومية .

. عدم مراقبة البلدية للأحياء وتفقدها للإنارة العمومية في حالة تعطيبها .

. عدم تبليغ المواطنين للبلدية على الإنارة العمومية في حالة تعطيلها .

الجدول رقم (07) يبين توزيع أفراد العينة حسب قيام البلدية وعدم قيامها بإنشاء الأرصفة والطرقات :

البديل	التكرار	النسبة %
نعم	85	% 85
لا	15	% 15
المجموع	100	% 100

يتبين من خلال الجدول أن نسبة أفراد العينة الذين أجابوا بنعم تقدر نسبتهم بـ : 85 % أما الذين أجابوا بلا تقدر نسبتهم بـ : 15% ويتضح من خلال هذه النسب أن البلدية تقوم بإنشاء الطرق والأرصفة بشكل فعال وهذا راجع إلى قيام البلدية بعملية التهيئة العمرانية والإقليمية و يضهر ذلك خلال هذه السنوات الأخيرة .

الجدول (08) : يبين توزيع أفراد العينة حسب توفير البلدية للمساحات الخضراء والحدائق أو عدم ذلك.

البديل	التكرار	النسبة %
نعم	30	% 30
لا	70	% 70
المجموع	100	% 100

تبين من خلال الجدول أن نسبة أفراد العينة الذين أجابوا بنعم تقدر نسبتهم بـ : 30 % أما الذين أجابوا بلا تقدر نسبتهم بـ : 70% ويتضح من خلال النسب أن البلدية لاتحتوي على قسم نشط في عملية الاهتمام بالمساحات الخضراء والحدائق لإعطاء صورة جميلة للمحيط .

الجدول رقم (09) : يبين توزيع أفراد العينة حسب نوع العلاقة بين موظفي البلدية والمواطنين .

البديل	التكرار	النسبة %
جيدة	22	% 22
حسنة	31	% 31
رديئة	47	% 47
المجموع	100	% 100

تبين من خلال الجدول أن نسبة أفراد العينة الذين أجابوا بأن علاقتهم مع موظفي البلدية جيدة تقدر بـ : 22% وهي ضعيفة وأن نسبة الذين أجابوا بحسن علاقتهم مع موظفي البلدية قدرت بـ : 31% وهي متوسطة ،وأما الذين أجابوا بأن علاقتهم رديئة مع موظفي البلدية قدرت نسبتهم بـ : 47% وهي شبه مرتفعة .ويتضح من خلال النسب أن البلدية تفتقر لقسم العلاقات العامة وغياب هذا العامل قد يؤدي إلى تراجع في عملية التنمية لأن المواطنين لهم دور فعال في المشاركة في تحسين أداء البلدية.

الجدول رقم (10) : يبين توزيع أفراد العينة حسب إستقبال رئيس البلدية للمواطنين أو عدم ذلك

البديل	التكرار	النسبة %
نعم	55	% 55
لا	45	% 45
المجموع	100	% 100

يتبين من خلال الجدول أن نسبة الأفراد الذين أجابوا بنعم تقدر بـ :55%وهي متقاربة بالنسبة للذين أجابوا بـ : لا وهي تقدر بـ : 45 % ويتضح لنا من هذه النسب أن :

. رئيس البلدية يستقبل المواطنين مهما كانت مستوياتهم وذلك بتخصيصه يوم واحد في الأسبوع لعرض المواطنين لاحتياجاتهم ومطالبهم لرئيس البلدية وتقدم البدائل والحلول لهم .

الجدول رقم (11) بين توزيع أفراد العينة حسب اتصال رئيس البلدية أو أحد اللجان بالمواطن أو عدم ذلك .

البديل	التكرار	النسبة %
نعم	58	% 58
لا	42	% 42
المجموع	100	% 100

يتبين من خلال الجدول أن نسبة الأفراد الذين أجابوا بنعم تقدر بـ :58%وهي أما نسبة الذين أجابوا بـ : لا وهي تقدر بـ : 42 % ويتضح لنا من هذه النسب أن رئيس البلدية أو أحد اللجان لهم غاية في الاتصال بالمواطنين نظراً لقرب إدارة البلدية من يتبين من خلال الجدول أن نسبة الأفراد الذين أجابوا بنعم تقدر بـ :58%وهي أما نسبة الذين أجابوا بـ المواطن .

الجدول رقم (12) : يبين توزيع أفراد العينة حسب إطلاع المواطنين على مداولات ونشطات البلدية أو عدم ذلك .

البديل	التكرار	النسبة %
نعم	63	% 63
لا	37	% 37
المجموع	100	% 100

يتبين من خلال الجدول أن نسبة الأفراد الذين أجابوا بنعم تقدر بـ :63%وهي أما نسبة الذين أجابوا بـ :

لا وهي تقدر بـ : 37 % ويتضح لنا من هذه النسب أن أغلب المواطنين لا يهتمون بما تقوم به البلدية من نشطات مختلفة نظراً لعدم إطلاعها عليها .

الجدول رقم (13) : يبين توزيع أفراد العينة حسب تعاون البلدية مع البلديات الأخرى أو عدم ذلك .

البديل	التكرار	النسبة %
نعم	36	% 36
لا	64	% 64
المجموع	100	% 100

يتبين من خلال الجدول أن نسبة الأفراد الذين أجابوا بنعم تقدر بـ :36%وهي أما نسبة الذين أجابوا بـ :

لا وهي تقدر بـ : 64 % ويتضح لنا من هذه النسب أن المواطنين ليسوا على علم بأن البلدية تستعين بالبلديات الأخرى لاستمرار نشاطها .

الجدول رقم (14) : يبين توزيع أفراد العينة حسب امتلاك البلدية لخبرات وإستراتيجيات لتطوير أدائها أو عدم ذلك .

البديل	التكرار	النسبة %
نعم	34	% 34
لا	66	% 66
المجموع	100	% 100

يتبين من خلال الجدول أن نسبة الأفراد الذين أجابوا بنعم تقدر بـ : 34% أما نسبة الذين أجابوا بـ :

لا تقدر بـ : 66 % وهي مرتفعة يتضح لنا من هذه النسب أن في بلدية النزلة نقص الخطة الإستراتيجية لرفع مستوى الأداء .

الجدول رقم (15) : يبين توزيع أفراد العينة حسب حسب إنجاز البلدية مشاريع تنموية أو عدم ذلك .

البديل	التكرار	النسبة %
نعم	64	% 64
لا	36	% 36
المجموع	100	% 100

يتبين من خلال الجدول أن نسبة الأفراد الذين أجابوا بنعم تقدر بـ : 64% أما نسبة الذين أجابوا بـ :

لا تقدر بـ : 36 % ويتضح لنا من خلال هذه النسب أن البلدية تقوم بإنجاز مشاريع تنموية في البلاد وهذا راجع إلى التطور الملحوظ في مختلف القطاعات .

الجدول رقم (16) يبين توزيع أفراد العينة حسب استفادة المواطن من المشاريع التي تقوم بها البلدية وعدم ذلك .

البديل	التكرار	النسبة %
نعم	56	% 56
لا	44	% 44
المجموع	100	% 100

يتبين من خلال الجدول أن نسبة الأفراد الذين أجابوا بنعم تقدر بـ : 56% أما نسبة الذين أجابوا بـ :

لا تقدر بـ : 44 % ويتضح لنا من خلال هذه النسب أن مجمل المواطنين يستفيدون من المشاريع التي تقوم بها البلدية وهذا راجع أن البلدية تقوم بدورها على أكمل وجه إتجاه المواطنين

.الجدول رقم (17) : يبين توزيع أفراد العينة حسب إمتلاك البلدية لإمكانيات كافية لخدمة المواطن أو العكس

البديل	التكرار	النسبة %
نعم	32	% 32
لا	68	% 68
المجموع	100	% 100

يتبين من خلال الجدول أن نسبة الأفراد الذين أجابوا بنعم تقدر بـ :32% وهي ضئيلة بالنسبة الذين أجابوا بـ :لا وهي 68 % يتضح لنا من خلال هذه النسب أن البلدية تفتقر للإمكانيات الكافية لخدمة المواطن وهذا راجع إلى عدم تناسب حجم البلدية مع عدد السكان والدي يقدر بـ 52 ألف نسمة المركزية.

الجدول رقم (18) : يبين توزيع أفراد العينة حسب مساهمة المواطنين في تحسين أداء البلدية وعكس ذلك .

البديل	التكرار	النسبة %
نعم	43	% 43
لا	57	% 57
المجموع	100	% 100

يتبين من خلال الجدول أن نسبة الأفراد الذين أجابوا بنعم تقدر بـ : 43% أما نسبة الذين أجابوا بـ :لا تقدر بـ :57 وهذا راجع بأن المواطنين يساهمون في تحسين أداء البلدية بشكل فعال نظراً لطموحهم في تحقيق غاياتهم في تلبية حاجاتهم ومواكبة عملية التطور في إقليمهم .

الجدول رقم (19) : يبين توزيع أفراد العينة حسب مواجهة البلدية صعوبات في تأدية مهامها

إتجاها المواطن أو عكس ذلك .

البديل	التكرار	النسبة %
نعم	71	% 71
لا	29	% 29
المجموع	100	% 100

تبين من خلال الجدول أن نسبة الأفراد الذين أجابوا بنعم تقدر بـ : 71% أما نسبة الذين أجابوا بـ :لا تقدر بـ 29% نظراً لعدد السكان الذي يفوق 50 ألف نسمة مما أدى إلى العبء الثقيل الذي تحمله البلدية على عاتقها .

الخاتمة

خاتمـــة :

في ظل ما نحن عليه من التطورات في شتى مجالات الحياة الاجتماعية يعد نظام الإدارة المحلية دعامة أساسية من دعائم المجتمعات الحديثة فمعظم دول العالم تتوسع في تطبيقيه وذلك إيمانا منها بأنها وسيلة لأداء وظائفها والقيام بواجباتها نحو المواطنين ونحو المجتمع بأسره

ونقصد بنظام الإدارة المحلية أنه أسلوب من أساليب التنظيم الإداري بمقتضاه يقسم إقليم الدولة إلى وحدات ذات مفهوم محلي ، تتمتع بالشخصية الاعتبارية ويمثلها مجالس منتخبة من مواطنيها لإدارة مصلحها ، هذا مع إشراف ومراقبة الحكومة المركزية ، ونظراً لطبيعة قربها من المواطنين ، فإنها تخول لها جملة من الصلاحيات خاصة بما يتعلق بالخدمة العمومية كونها حلقة وصل بين الإدارة المركزية للبلاد والشعب في إطار اللامركزية الإدارية ، فهي تجمع بين الأسلوب المركزي واللامركزي وتتخذ كمستويات اللامركزية الإقليمية كلا من البلدية والولاية ، نظراً لكثرة الوظائف والمهام الملقاة على عاتق الإدارة المحلية الجزائرية نجدها بحاجة ماسة للنهوض بالتنمية لتحسين مستوى الحياة في شتى المجالات للمجتمعات المحلية حيث أنه برغم من الظروف الصعبة والإمكانيات المحدودة لكثير من الهيئات المحلية فإنها تواجه تحديات تنموية تتطلبها المرحلة التي تعيشها المجتمعات ، فإن مثل هذه الظروف المحيطة بالهيئات المحلية تؤدي إلى خلق فجوة هائلة بين الطموحات والإمكانات المحلية تفوق العجز المالي المزمن التي تتعرض له الجهود التنموية العامة وعلى أية حال فإن الهيئات المحلية تقوم بوظائف تنموية محلية في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية .

وعليه قمنا بالدراسة الميدانية للإدارة المحلية لمعرفة مساهمتها في تحقيق التنمية في الجزائر وكانت النتائج المتحصل عليها كالأتي :

لقد تمثل الهدف العام من دراستنا هو توضيح دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية في الجزائر وبالتحديد البلدية ، ومن خلال عرضنا وتحليلنا وتفسيرنا لنتائج جداول الاستبيان يتبين لنا أن الإدارة المحلية لها دور فعال بل ضروري وبهذا تتحقق الفرضية الأولى والأساسية في هذا الموضوع والتي تفرض أن ازدياد الإدارة المحلية بالتنمية يعني نجاحها من خلال تحسين أدائها ، هذا ما أثبتته النتائج الإحصائية المتحصل عليها . أما ما رجعناه إلى الأهداف الأساسية التي تسعى إلى تحقيقها وكسب ثقة المواطنين من خلال تحسين الأداء داخل البلدية .

ونستنتج في الأخير أن بلدية النزلة وفقا لهذه النتائج فإنها تواجهها العديد من المشاكل والعراقيل التي تحول دون قيامها بدورها كما يجب ،وبالتالي أصبح تطوير الإدارة المحلية حتمية

أولى فإنه لكي تمارس الإدارة المحلية دورها الخدماتي والتنموي لابد من وجود جهاز إداري ذو كفاءة وخبرة عاليتين .

وفي ختام هذه الدراسة نصل إلى حقيقة يقينية بأن هناك علاقة وثيقة بين الإدارة المحلية والتنمية إذ تعد التنمية هي العمود والركيزة الأساسية والضرورية التي تقوم عليها أي إدارة كانت بمختلف أنواعها ولأنها تلعب دور كبير والمهم أضحت الجزائر تسعى إلى وضع مخططات إستراتيجية واستشرافية للتنمية في كافة التنظيمات منها المركزي واللامركزي.

التوصيات :

- توضيح معنى مفهوم الإدارة المحلية على مختلف مستوياتها (البلدية – الولاية).
- ضرورة الأخذ بتخطيط الإستراتيجي للتنمية من أجل تحسين أداء الإدارة المحلية .
- يجب أن تقوم الإدارة العامة بدراية جميع المشاكل والعراقيل التي تعاني منها الإدارة المحلية وإتخاد حلول لها لكي تستمر بالتنمية .
- اقتناع بأهمية الإدارة المحلية ،ودورها الكبير في نجاح العمل التنموي وضمان استقرار الوحدة المحلية.
- توكيل مهمة الإدارة المحلية إلى المختصين في الميدان الإداري ،وهذا مع ضرورة تدريبهم وإتاحة فرصة التنمية أمامهم .
- العمل على توفير الظروف المادية والمعنوية الملائمة للعمل في البلدية .
- ضرورة تدريب جميع الموظفين في الإدارة المحلية على فن مواكبة التنمية مع ضرورة اختيار الموظفين ذوي الكفاءة أي وضع الشخص المناسب في المكان المناسب .
- الاهتمام الأكثر بالموظفين والعمال داخل " البلدية " وذلك من خلال الاهتمام بحل مشاكلهم وأخذ شكاويهم واقتراحاتهم بعين الاعتبار مع إشراكهم في القرار المتخذ .
- الاهتمام بالمواطنين من خلال الاهتمام بمصالحهم ، ومشاكلهم ، وإقتراحتهم بعين الاعتبار مع إشراكهم في القرارات المتخذة مع التحرص على كسب ثقتهم .

الملاحق

جامعــة قاصــدي مربـــاح – وقلة –
كلية الحقـوق والعلـوم السياسيـة
قسم العلـوم السياسية

استبـــــيا ن

في إطار إنجاز مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم السياسية تخصص تنظيمات سياسية وإدارية بعنوان "دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية في الجزائر " .
نضع بين أيديكم هده الاستمارة المتضمنة مجموعة من الأسئلة والتي نرجو منكم الإجابة عنها بكل دقة وصراحة وذلك من أجل استخدامها لأغراض علمية بحثه ونحيطكم علما بالتزامنا بالسرية التامة ولكم من جزيل الشكر .

ضع علامة (×) في الخانة المناسبة :

خصائــص العينــة :

1 - ***الجـــــــــــنس :***
2 - ذكر ☐ *أنثى* ☐
2- المســتوى التعليمي : *متوسط* ☐ *ثانوي* ☐ *جامعي* ☐

3- الســـــــــــن :.....

1. هل أنت على إطلاع بما يحدث داخل بلديتكم ؟

نعم ☐ لا ☐

2- هل يجد المواطن ؟

نعم ☐ لا ☐

3- هل تقوم البلدية بنظافة المحيط ؟

نعم ☐ لا ☐

4- هل تقوم البلدية بدعم السكن والفلاحة

نعم ☐ لا ☐

5- هل تقدم البلدية إعانات للمواطنين ؟

نعم ☐ لا ☐

6- هل تسهر البلدية بتوفير الإنارة العمومية ؟

نعم ☐ لا ☐

7- هل تسهر البلدية على إنشاء الطرقات والأرصفة ؟

نعم ☐ لا ☐

8- هل توفر البلدية الحدائق والمساحات الخضراء ؟

نعم ☐ لا ☐

9- بما تصف علاقتك مع موظفي البلدية ؟

جيدة ☐ حسنة ☐ ردئية ☐

10- هل يقوم رئيس البلدية باستقبال المواطنين ؟

نعم ☐ لا ☐

11- هل يسعى رئيس البلدية أو أحد اللجان للاتصال بالمواطن ؟

نعم ☐ لا ☐

12 -هل لديك إطلاع على مداولات ونشاطات التي تقوم بها البلدية ؟

نعم ☐ لا ☐

13- هل تستعين البلدية بالبلديات الأخرى لاستمرار عملها ونشاطها ؟

نعم ☐ لا ☐

14- هل تمتلك البلدية خبرات وإستراتيجيات لتطوير أدائها ؟

نعم ☐ لا ☐

15- هل تقوم البلدية بإنجاز مشاريع تنموية ؟

نعم ☐ لا ☐

16- هل يستفيد المواطن من هذه المشاريع ؟

نعم ☐ لا ☐

17- هل تمتلك البلدية إمكانيات كافية لخدمة المواطن ؟

نعم ☐ لا ☐

18- هل يساهم المواطنون في تحسين أداء البلدية ؟

نعم ☐ لا ☐

19- هل تواجه البلدية صعوبات لتأدية مهامها اتجاه المواطن ؟

نعم ☐ لا ☐

موقع المدينة

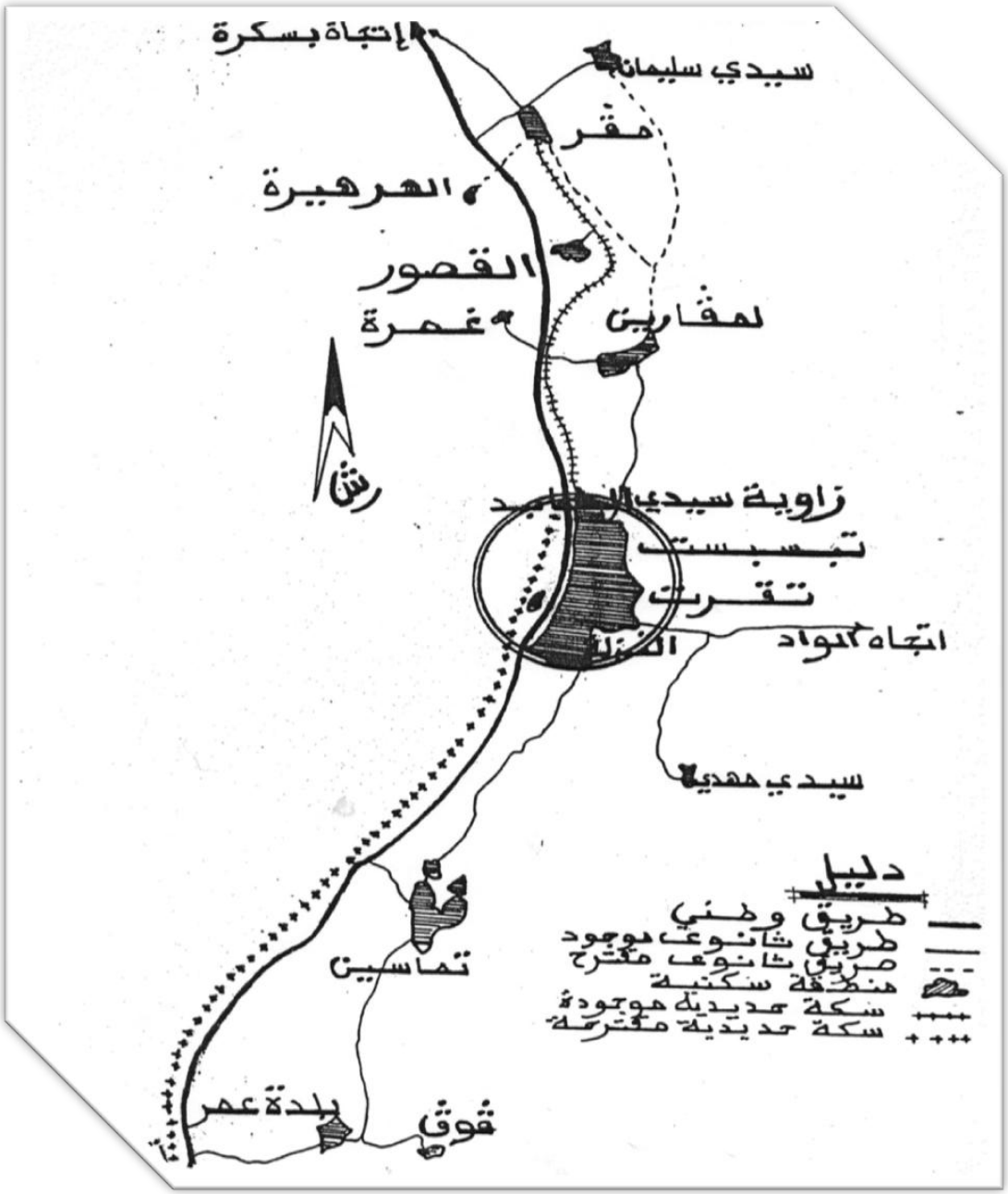

عرض المدينة

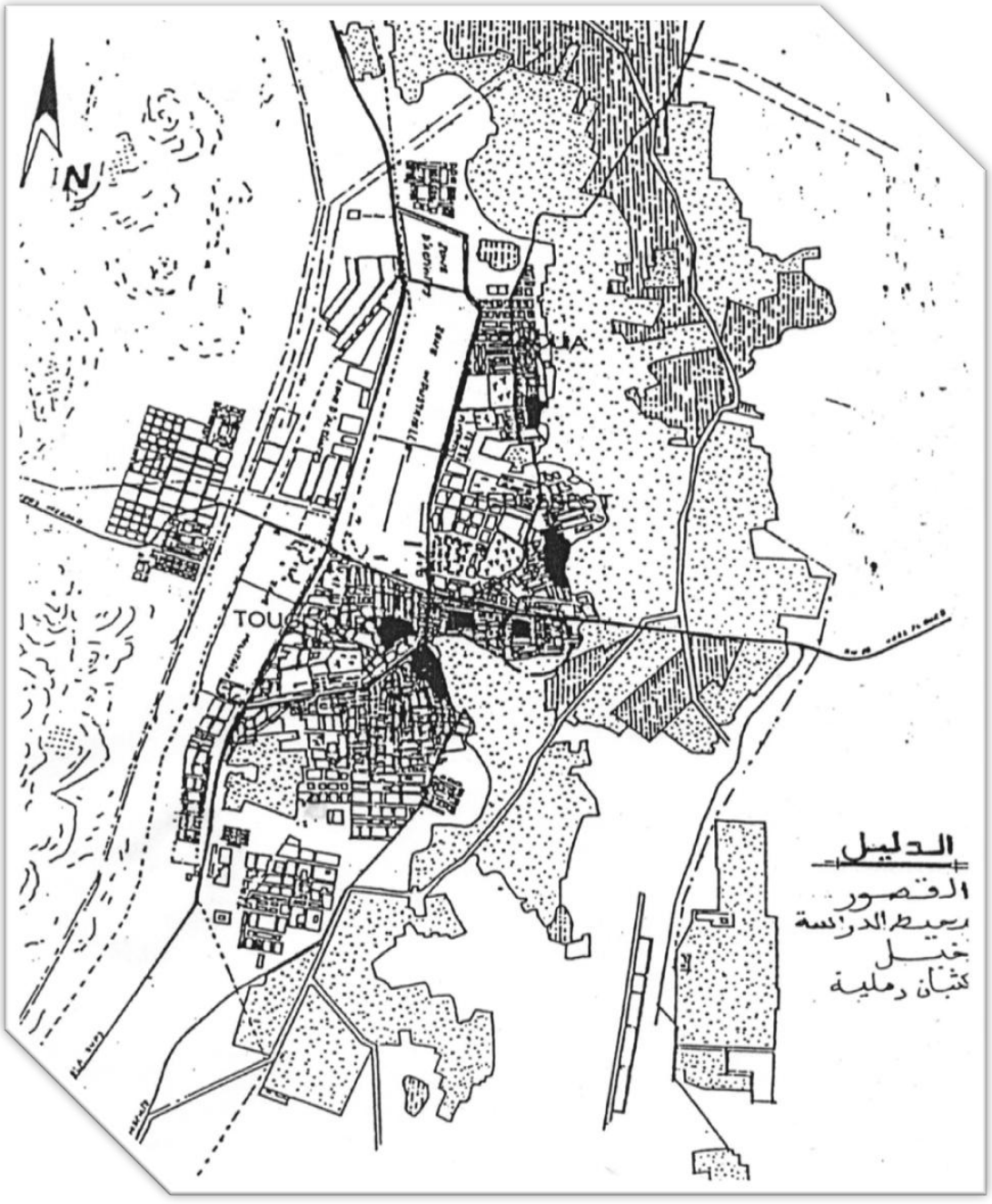

قائمة المراجع

قائمة المراجع

➢ أولا :الوثائق الرسمية

01- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ,قانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 يونيو 2011 , الجريدة الرسمية , العدد 37 , 2011 .

02 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية , قانون رقم 12-07 المؤرخ في 28 ربيع الأول 2012 , الجريدة الرسمية , العدد 12 , 2012

03- قانون رقم 230/90، المتعلق بالولاية.

➢ ثانيا : الكتب

* باللغة العربية

1 -أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم أبو زيد ، **التنمية الاجتماعية وحقوق الإنسان** .المكتب الجامعي، مصر ،2009.

2 -- اضاوية عامر رمضان ، **التنمية السياسية في البلاد العربية والخيار الجماهيري** . دار الرواد ، بيروت ، 2002 .

3 -الجمبلي خيري خليل ، **التنمية الإدارية في الخدمة الاجتماعية (البناء الاجتماعي للمجتمع)**،المكتب الجامعي الحديث،مصر ،1998.

4 -الدجاني محمد سليمان الجاني ومندر سليمان ، **منهجية البحث العلمي في علم السياسة**. دار الزهران،عمان ، 2008.

5- علي الكاشف،التنمية الاجتماعية (المفاهيم والقضايا).عالم الكتب ،مصر،1985،

6- نائل عبد الحافظ العوالمة، **إدارة التنمية (الأسس،النظريات،التطبيقات العملية)**. دار زهران النشر والتوزيع ،عمان،2009.

7- مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية (نظريات و سياسات و موضوعات)**. دار وائل للنشر، عمان ، 2007، ص 131 ،132، 133 ، 134

8- بوحوش عمار ،محمد محمود النيبات، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**: ط5 ،ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، 2009.

10 - وضياف عمار ، **الوجيز في القانون الإداري**، دار الجسور ، الجزائر، 2007

10 -بوضياف عمار ، **شرح قانون الولاية 2012**، دار الجسور ،الجزائر 2012.

11- جرادات،عزت صادق عودة، **العلم والتكنولوجيا والتنمية** ،دارالصفاء للنشر ، عمان ، 2008.

12- دليو فضيل ،علي غربي وآخرون ، **أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية** . دار البعث ، قسنطينة ، 1999.

13- حامد سهير ،**اشكالية التنمية في الوطن العربي**،دار الشروق ،عمان،2007

14- زرواتي رشيد ، **تدريبات على المنهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية** . دارالهومة للطباعة والنشر والتوزيع ،الجزائر ،.2002

15- عبد الرؤوف يوسف ، **مناهج علوم الاجتماع** ؛ديوان المطبوعات الجامعية ،ا لجزائر ،.1994

16- مبيض صفوان ،حسين الطراونة و د.توفيق عبد الهادي ، **المركزية واللامركزية في تنظيم الإدارة المحلية** .دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،الاردن ،2011.

17- ملوخية أحمد فوزي ، **إدارة رجال الأعمال والحكومات** . دار الفكر الجامعي ،جامعة الإسكندرية ، .2006

18- نور الدين سعاد ،**السكان والتنمية (مقاربة سوسيو تنموية)**.دارالمنهل اللبناني، بيروت 2010.

19- عبيدات ،محمد **منهجية البحث العلمي (قواع ومراحل وتطبيقات)**. ط2 ، دار وائل عمان، 1990،

20- المعاني أيمن عودة ، الإدارة المحلية .دار وائل للنشر ،عمان 2010 .

21- عمتوت عمر ، **قاموس المصطلحات القانونية في تسيير شؤون الجماعات المحلية** . دار الهومة ، الجزائر، 2009 .

22- عشي علاء الدين ، **شرح قانون البلدية (القانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 جوان 2011 المتعلق بالبلدية)**،دار الهدى، الجزائر، 2011،

23- صلاح الدين شروخ ، **منهجية البحث العلمي للجامعيين** . دار العلوم ، عنابة ، 2003.

*** باللغة الأجنبية**

Grime c.Modio ,The Gouvernement of Great Bri tain . london 1965

- **ثالثا : المذكرات**

1- بن حمو جمعة و هيدب بوجمعة , إشكالية تطبيق معايير الحكم الراشد في الإدارة المحلية والجماعات المحلية(بلدية حاسي بن عبد الله نموذجا) . مذكرة مكملة لنيل شهادة الليسانس ،2010 كلية الحقوق والعلوم السياسية ، ورقلة .

2- عيواج عذراء ، واقع العلاقات العامة في الإدارة المحلية الجزائرية (دراسة ميدانية لبلدية قسمطينة) . مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام و الاتصال، جامعة المنتوري ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، قسمطينة ، 2010/2008، ص 20، 21 ،22 .

3- رابحي سعدية وراضية عبابسة ،دور العلاقات العامة في تفعيل أداء الإدارة المحلية (دراسة ميدانية لبلدية النزلة ولاية ورقلة). مذكرة مكملة لنيل شهادة الليسانس في العلوم السياسية ، جامعة قاصدي مرباح ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2010-2011، ص20 .

4- خباز لطيفة وبابنة نسيبة ، واقع تسيير الموارد البشرية في الإدارة المحلية(دراسة حالة لبلدية تماسين) . مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الليسانس في علوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، كلية العلوم والاقتصادية والتجارية وعلم التسيير، سنة 2009 .

- **رابعا : المجلات**

1- بانا الضمراوي ، مجلة تصنيف الحياة والمجتمع .8:24 / 13 ديسمبر 2011 .

- **خامسا: الندوات والملتقيات**

01 - عنتر بن موزوق، بن علي ،خليل ،<<تحديات ترشيد الإدارة المحلية الجزائرية >>، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول إشكالية الحكم الر اشد في إدارة الجماعات المحلية والإقليمية .المنعقد يومي 12-13 ديسمبر 2010 بكلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة .

2- ندوة التنمية الريفية،"**وسيلة الحكومات لتحقيق التنمية الشاملة** "، **تطوير التنمية المحلية في الوطن العربي**. ماي 2007 .

- **سادسا : المقابلات**

1- مقابلة مع السيد : مولدي برهي , رئيس مصلحة التنظيم والشؤون الاجتماعية، بلدية النزلة يوم 12 فيفري2013- , على الساعة .09:00

02- مقابلة مع السيد : سعيد عون , رئيس مصلحة الكتابة العامة ، بلدية النزلة , يوم 13 فيفري2013- , على الساعة .14:00

03- مقابلة مع السيد: سعيد عون ، رئيس مصلحة مكتابة العامة ، بلدية النزلة ، 15 فيفري2013 ، على الساعة : 14:15 .

04- مقابلة مع السيد : عز الدين جابو ربي , رئيس مصلحة التقنية، بلدية النزلة , يوم 17 فيفري2013- , على الساعة 10:00

05 – مقابلة مع السيد : عبد الحميد غول ، رئيس مصلحة الإدارة والشؤون الاقتصادية ، بلدية النزلة , يوم 17 فيفري2013على الساعة .14:30

06- 06- مقابلة مع السيد : نور الدين عرعار، أمين العام ، بلدية النزلة ، يوم 18 فيفري 2013 ، على الساعة :10:30

قائمة الأشكال :

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	شكل يوضح نموذج نظامي لظاهرة التنمية	38
02	مخطط يوضح الهيكل التنظيمي لبلدية النزلة	43

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	جدول يوضح توزيع أفراد العينة حسب إطلاعهم على ما يحدث داخل البلدية	56
02	جدول يوضح توزيع أفراد العينة حسب سهولة استخراج الوثائق من البلدية	56
03	جدول يوضح توزيع أفراد العينة حسب قيان البلدية بنظافة المحيط	57
04	جدول يوضح توزيع أفراد العينة حسب قيام البلدية بدعم السكن والفلاحة	57
05	جدول يوضح توزيع أفراد العينة حسب موافقتهم بأن البلدية تقدم إعانات للمواطنين	58
06	جدول يوضح توزيع أفراد العينة حسب توفير الإنارة العمومية	58
07	جدول يوضح توزيع أفراد العينة حسب قيام البلدية بإنشاء الأرصفة والطرقات	59
08	جدول يوضح توزيع أفراد العينة حسب توفير البلدية للمساحات الخضراء والحدائق	59
09	جدول يوضح توزيع أفراد العينة حسب نوع العلاقة بين موظفي البلدية والمواطنين	60
10	جدول يوضح توزيع أفراد العينة حسب استقبال رئيس البلدية للمواطنين	60
11	جدول يوضح توزيع أفراد العينة حسب اتصال رئيس البلدية أو أحد اللجان بالمواطنين	61
12	جدول يوضح توزيع أفراد العينة حسب إطلاع المواطنين على مداولات ونشطات البلدية	61
13	جدول يوضح توزيع أفراد العينة حسب تعاون البلدية مع البلديات الأخرى	62
14	جدول يوضح توزيع أفراد العينة حسب امتلاك البلدية لخبرات وإستراتيجيات لتطوير أدائها	62
15	جدول يوضح توزيع أفراد العينة حسب إنجاز البلدية مشاريع تنموية	62
16	جدول يوضح توزيع أفراد العينة حسب استفادة المواطن من المشاريع التي تقوم بها البلدية	63
17	جدول يوضح توزيع أفراد العينة حسب امتلاك البلدية لإمكانيات كافية لخدمة المواطن	63
18	جدول يوضح توزيع أفراد العينة حسب مساهمة المواطنين في تحسين أداء البلدية	64
19	جدول يوضح توزيع أفراد العينة حسب مواجهة البلدية صعوبات في تأدية مهامها تجاه المواطن	64

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
شكر وامتنان	
قائمة الإشكال	
قائمة الجداول	
مقدمة	
الفصل الأول : الإطار النظري للإدارة المحلية	
تمهيد	02
المبحث الأول : ماهية الإدارة المحلية	03
المطلب الأول : نشأة وتطور الإدارة المحلية	03
المطلب الثاني : أسباب ظهور الإدارة المحلية	05
المطلب الثالث : أهمية الإدارة المحلية	07
المطلب الرابع : أهداف الإدارة المحلية	08
المبحث الثاني : تطبيقات الإدارة المحلية في القانون الجزائري	10
الطلب الأول : تقسيمات الإدارة المحلية	10
المطلب الثاني: مقومات الإدارة المحلية	19
المطلب الثالث : مزايا وعيوب الإدارة المحلية	20
المطلب الرابع : معوقات الإدارة المحلية	21
خلاصة واستنتاجات	22
الفصل الثاني : الإدارة النظري للتنمية	
تمهيد	24
المبحث الأول : ماهية التنمية	25
المطلب الأول : مفهوم التنمية وتطوره	27
المطلب الثاني : مقومات التنمية	28

المطلب الثالث : سياسات التنمية	29
المطلب الرابع : أبعاد التنمية	29
المطلب الخامس : أهداف التنمية	31
المبحث الثاني : نظريات التنمية	32
المطلب الأول : نظرية الدفعة القوية	32
المطلب الثاني : نظرية مراحل النمو لروستو	33
المطلب الثالث : نظرية مراكز النمو	34
المطلب الرابع : نظرية التبعية	35
المطلب الخامس : معوقات التنمية	36
خلاصة واستنتاجات	39
الفصل الثالث : الإدارة المحلية والتنمية بالجزائر (حالة بلدية النزلة)	
تمهيد	41
المبحث الأول : ماهية مكان التربص	42
المطلب الأول : تعريف بلدية النزلة	42
المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي لبلدية النزلة	43
المطب الثالث : مصالح بلدية النزلة	46
المطلب الرابع : خدمات بلدية النزلة	50
المطلب الخامس : دور بلدية النزلة	51
المبحث الثاني : الإطار المنهجي للدراسة التطبيقية	52
المبحث الثالث : عرض وتفسير نتائج الاستبيان	54
الخاتمة	65
الملاحق	